وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

# التمويل الاستثماري في قطاع الفلاحة

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:
– بلعوينات نسيمة
– معقاسي فريال

تحت إشراف الأستاذ:
– د. بختي فريد

أمام لجنة المناقشة:

د. علام عثمان ..... .....رئيسا
د. بختي فريد .....مشرفا
د. ذياب محمد .....مناقشا

السنة الجامعية 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

يسعدنا ان نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "بختي فريد" الذي وافقنا وأشرف على هذا الموضوع.

ونتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذه المذكرة.

شكرا لكم وجازاكم الله خيرا.

**فريال- نسيمة**

# إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا أن وفقتني لاتمام هذا العمل الذي أهدي ثمرته إلى:

الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق إلى أعز ما أملك في الدنيا ومعلمتي في الحياة التي يهواها القلب وأسأل الله تعالى أن يرعاها أمي الغالية؛

من ناضل لأجلي لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي أبي العزيز أسأل الله تعالى أن يحفظه ويرعاه؛

إلى إخوتي وأخواتي؛

ألى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

فريال

# إهداء

الحمد لله الذي أعانني ومنحني القدرة والإرادة لاتمام هذا العمل ،

وفي الخاتمة أهدي ثمرة جهدي إلى من لا أستطيع أوفيهما مهمهمايوما

الاهتمام والحنان دوما إلى من صبرت على كل شيء إلى من وضع

الخالق الجنة تحت أقدامها

"أمي الغالي"

أسأل الله تعالى أن يمدها الصحة والعافية

إلى من هو سندي في كل شدة وبسمة وكل فرح

" أبي الغالي"

حفظه الله ورعاه

إلى زوجي قرة عيني وأخي الأكبر عادل وهواري وسمير وعصفور قلبي

وفرحة العمر " أيوب " أخي الصغير ولا أنسى زوجات إخوتي

والكتكوتات الصغيرات حبيباتي آية، ملاك وياسمين

وإلى كل من كان عونا لي في هذا العمل خاصة " ياسمين بن زياني"

نسيمة

# فهرس المحتويات

| | |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | |
| **الإهداء** | |
| **فهرس المحتويات** | **I** |
| **قائمة الجداول والأشكال** | **IV** |
| **مقدمة** | **أ–ج** |
| **الفصل الأول: مفاهيم عامة وأساسية حول التمويل** | |
| **تمهيد** | 02 |
| **المبحث الأول: ماهية التمويل** | 03 |
| المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه | 03 |
| المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل | 04 |
| المطلب الثالث: أنواع التمويل ومصادره وطرقه | 05 |
| **المبحث الثاني: صيغ التمويل** | 10 |
| المطلب الأول: التمويل بالشراكة | 10 |
| المطلب الثاني: التمويل بالبيع بالمراجعة | 11 |
| المطلب الثالث: التمويل بالتعاقد | 13 |
| **المبحث الثالث: التمويل الفلاحي** | 15 |
| المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه | 15 |
| المطلب الثاني: أهداف التمويل الفلاحي وتصنيفه | 18 |
| المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي | 21 |
| **خلاصة الفصل** | 23 |
| **الفصل الثاني: الاستثمار الفلاحي في الجزائر** | |
| **تمهيد** | 25 |
| **المبحث الأول: الاستثمار الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحية** | 26 |
| المطلب الأول: المفهوم، الأهمية والعوامل الواجب توفرها في الاستثمار في قطاع الفلاحة | 26 |
| المطلب الثاني: المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الفلاحي | 30 |
| المطلب الثالث: المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحي | 32 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: المبحث الثاني: تشخيص واقع التمويل في الجزائر** | 35 |
| المطلب الأول: الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي | 35 |
| المطلب الثاني: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر | 41 |
| المطلب الثالث: العيوب الهيكلية للقطاع الفلاحي الجزائري وأثرها على فعالية سياسة التمويل | 45 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | 60 |
| **الفصل الثالث : دراسة طلب قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | |
| **تمهيد** | 62 |
| **المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 63 |
| المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 63 |
| المطلب الثاني: : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه | 64 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR | 66 |
| **المبحث الثاني: دراسة حالة طلب القرض التحدي** | 68 |
| المطلب الأول: لمحة عن المجمع الجهوي للبويرة وهيكلها التنظيمي | 68 |
| المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي | 71 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | 80 |
| **خاتمة** | 82 |
| **قائمة المراجع** | 86 |
| **الملاحق** | 91 |

# قائمة الأشكال

# والجداول

## قائمة الأشكال


| الشكل | الصفحة |
|---|---|
| **الشكل(01)**: التمويل المباشر | **08** |
| **الشكل(02)**: قنوات التمويل غير المباشر | **09** |
| **الشكل(03)**: أشكال الاستثمار الفلاحي | **30** |
| **الشكل(04)**: أهداف الاستثمار الفلاحي | **31** |
| **الشكل(05)**: تطور إجمالي مخططات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية | **37** |
| **الشكل(06)**: يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي | **39** |
| **الشكل(07)**: تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجه للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي | **41** |
| **الشكل(08)**: يوضح قيمة المدفوعات الحقيقة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لكل صندوق من سنة 2000 إلى سنة 2009. | **43** |
| **الشكل(09)**: تطور أجمالي مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق امتياز | **53** |
| **الشكل(10)**: تطور إجمالي مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية | **55** |
| **الشكل (11)** تطور إجمالي مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي | **58** |
| **الشكل(12)**: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | **65** |
| **الشكل(13)**: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | **69** |


## قائمة الجداول


| الجدول | الصفحة |
|---|---|
| **الجدول(01)**: يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية خلال فترة نشاطه | **36** |
| **الجدول(02)**: يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي | **38** |
| **الجدول(03)**: تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجه للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي | **40** |
| **الجدول(04)**: يوضح قيمة المدفوعات الحقيقة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لكل صندوق من سنة 2000 إلى سنة 2009 | **42** |
| **الجدول(05)**: الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات | **44** |

| | |
|---|---|
| الفلاحية خلال فترة نشاطها | |
| **الجدول(06)**: تطور حظيرة العتاد الفلاحي في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2007 | **48** |
| **الجدول(07)**: تطور استخدام الأسمدة في القطاع الفلاحي في الجزائر | **49** |
| **الجدول(08)**: ): تقنيات السقي الحديثة المستخدمة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 | **50** |
| **الجدول(09)**: توزيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي حسب البرامج خلال الموسم الفلاحي 2012/2011 | **51** |
| **الجدول(10)**: تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز | **53** |
| **الجدول(11)**: تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية | **54** |
| **الجدول(12)**: تطور المخصصات المالية وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب | **57** |
| **الجدول (13)**: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي خلال الفترة (2000-2017) | **59** |
| **الجدول(14)**: وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع البويرة | **68** |
| **الجدول(15)**: يمثل الاستثمارات | **71** |
| **الجدول(16)**: يمثل الاستثمار المأخوذ بعين الاعتبار من قيل الجهاز | **71** |
| **الجدول(17)**: يمثل هيكل الاستثمار | **72** |
| **الجدول(18)** يمثل استهلاك قرض التحدي (متوسط المدى) | **72** |
| **الجدول(19)** يمثل تكاليف الاستهلاك | **72** |
| **الجدول(20)**: يمثل القيمة الحالية الصافية (VAN) | **73** |
| **الجدول(21)**: يمثل معدل الربح الداخلي | **73** |
| **الجدول(22)**: بيانات الدخل(TCR) | **73** |
| **الجدول(23)**: يمثل حساب التدفق المالي | **75** |
| **الجدول(24)**: يمثل المؤشر الربحي (IP) | **76** |
| **الجدول(25)**: يمثل الميزانية العمومية | **77** |
| **الجدول(26)**: يمثل الميزانية العمومية السلبية | **77** |

# مقدمة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث تعتبر الفلاحة ركيزة أساسية عرفها الإنسان على مرور الزمن فبقيت الفلاحة إلى جانب القطاعات الأخرى لصيقة بنشاط الإنسان فهي هدف متمثل في النشاط الاقتصادي ومرتبطة أيضا بالتنمية التي تعتبر اليوم قضية تشغل الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

إذ يعتبر التمويل اليوم من اعقد الوسائل لأنه مرتبط بوفرة المصادر التمويلية لهدف انطلاقة تنموية إذ بدونه لا معنى للحديث عن الأهداف والانجازات وترتبط طبيعة التمويل بطبيعة المنهج التنموي المعتمد لهمها من صلة وثيقة، فالتمويل الذاتي هو النوع الذي يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من موارد داخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية في حالة ندرة المصادر الأخرى أما النوع الثاني فهو القروض البنكية أي يقوم البنك بتقديم مبلغ بفائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد.

إذ تعد عملية الاستثمار من أهم الطرق للنهوض بالتنمية الاقتصادية لذا يجب التأني قبل البدء في عملية تنفيذها حيث يمكننا الاستثمار استغلال الفائض الناتج في قطاع معين لتنمية قطاعات أخرى بحاجة إلى تمويل وثم تحدث عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمتواصلة حيث يكون الإعداد الجيد للمشاريع الاستثمارية التي تعتمد على أساس دراسات مسبقة للإمكانيات المتوفرة المتلائمة معها لا يؤدي إلى إهمال الأموال والموارد المتاحة وإنفاقها بطريقة عشوائية مما يقلل من فرص النمو.

ونشير إلى ان الاهتمام المتزايد بالاستثمار الفلاحي وتأثيره الكبير على الاقتصاد الوطني دفع الكثير إلى البحث عن أنجع السبل التي يمكن للمستثمر اعتمادها من أجل تحقيق اكبر العوائد بأقل التكاليف بعيد عن المخاطر.

**– إشكالية البحث:**

عرف القطاع الفلاحي تغيرات مستمرة سواء من خلال الهيكل التنظيمي أو السياسة التمويلية والاستثمارية إلا انه لازال يحتل مكانة هامة في اقتصاديات كل الدول لا سيما الجزائر ومنه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

في ظل الإختلالات التي تعرفها أسواق الحر وقات والبحث عن البدائل للمداخيل البترولية، لا سيما القطاع الفلاحي، **فما هو واقع الاستثمارات الفلاحية في الجزائر وفيما يتمثل تمويلها؟**

ويتم تناول هذه الإشكالية الرئيسية من خلال بعض الأسئلة الفرعية التي تساعد في توضيح بعض جوانبها منها:

1. هل يحتاج القطاع الفلاحي إلى دعم أو إلى تمويل؟
2. ما هو واقع الاستثمارات الفلاحية في الجزائر؟
3. ما هي إجراءات طلب القروض الفلاحية؟

**– فرضيات البحث:**

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية كإجابات أولية للأسئلة المطروحة:

1. يحتاج القطاع الفلاحي إلى دعم وتمويل كأي قطاع آخر فهو بحاجة إلى أموال مقدمة من البنك على شكل قروض فلاحية؛
2. تحتل الاستثمارات الفلاحية في الجزائر مكانة هامة كون هذا القطاع حساس لذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات في هذا المجال تهدف كلها إلى وضع الأموال العمومية المصدر الوحيد للتمويل والاستثمار الفلاحي؛
3. يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع عدة إجراءات أمام صاحب المشروع، وهذه الإجراءات تكون قانونية وإجبارية وهذا ما يسمى بالملف الخاص بالأشخاص الطبيعيين

**– أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

– محاولة إبراز دور التمويل في تحقيق التنمية في جل القطاعات لا سيما القطاع الفلاحي؛

– تشخيص الواقع الاستثماري لقطاع الفلاحة في الجزائر؛

– معرفة أهمية المعوقات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر

**– أهمية البحث:**

تنبع أهمية بحثنا هذا من أهمية القطاع الفلاحي ذاته باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة إضافة إلى هذا الوضعية التي يعاني منها هذا القطاع في الجزائر ونتيجة لهذا فالجزائر تتخبط في تبعية غذائية شبه مطلقة، وبالتالي فان دعم هذا القطاع ومساندته هو تدعيم للتنمية الاقتصادية ككل، وهذا الدعم لا يمكن ان يتم ما لم يتم الوقوف على العقبات والمشاكل المختلفة التي يعاني منها ولا سيما مشكلة العقار التي يعاني منها ولا سيما مشكلة العقار الفلاحي ومن هذا تتضح أن السياسة التمويلية أمرا جوهرها في مسألة تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

**– مبررات اختيار البحث:**

– إزالة الغموض عن كيفية تمويل القطاع الفلاحي؛

– الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة؛

– القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن ولا يتحقق هذا إلا بتضافر باقي القطاعات الأخرى منها القطاع المصرفي.

**– صعوبات الدراسة:**

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

– قلة وعدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي؛

– صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف البنك وهذا راجع لسرية مهنته؛

– خلال إجرائنا للدراسة التطبيقية على مستوى الوكالة لم يسمح لنا بإجراء التربص على حصص متتالية؛

– تضارب البيانات والإحصائيات من الجهات الوصية خاصة أن القطاع الفلاحي في الجزائر يفتقر إلى بيانات وإحصائيات دقيقة.

**– حدود الدراسة:**

تتراوح حدود الدراسة بين الحدود المكانية والزمانية كما يلي:

**– الحدود المكانية:**

تنحصر هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البويرة.

**– الحدود الزمانية:**

لقد قدمنا مجموعة من الإحصائيات وكانت فترتها الزمنية بين 2000 إلى 2017 وهذا حسب بعض الإحصائيات التي قمنا بها.

**– منهج البحث:**

حاولنا أن نسلك في هذا البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج.

**– خطة وهيكل البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات فقد جاءت الدراسة في ثلاث فصول مع مقدمة وخاتمة. وهذه الفصول هي:

- **الفصل الأول:** سنتناول فيه ماهية التمويل ومبادئه وأهميته وأنواعه وأهم صيغه ثم تعرضنا إلى جانب الفلاحي وأهم أنواعه وأهدافه وكذلك أبرز شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي؛
- **الفصل الثاني:** سنتطرق فيه إلى الاستثمار الفلاحي وأهميته والعوامل الواجب توفرها للاستثمار في القطاع الفلاحي، وكذلك خصائصه ودوره في التنمية الفلاحية ثم سلطنا الضوء على واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر وأهم المشاكل التي يعاني منها؛
- **الفصل الثالث:** سنأخذ فيه دراسة تطبيقية لطلب قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البويرة.

وسنشير في الأخير إلى أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد ومختوما بخلاصة.

# الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل

**تمهيد:**

يشكل نشاط التمويل إحدى الأنشطة الأساسية واللازمة للقيام بالاستثمارات والمشاريع في جميع القطاعات سواء الفلاحية، الإنتاجية والصناعية ليتم تسهيل القيام بتلك الاستثمارات، لذا ارتأينا في تخصيص فصلا نظريا عن التمويل.

نتعرف من خلاله على أساسيات حول التمويل فقد تحدثنا عن مفهوم وخصائص التمويل وكذلك أنواعه ومصادره التي تعددت حسب المصدر والغرض والمدة ثم تعرضنا لمختلف الصيغ وفي الأخير قدمنا جانبا حول التمويل الفلاحي.

في هذا الإطار قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: ماهية التمويل.**

**المبحث الثاني: صيغ التمويل.**

**المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.**

## المبحث الأول: ماهية التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية ومن الضروريات اللازمة لأي قطاع، وذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

### المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية.

#### أولا: مفهوم التمويل

هناك العديد من التعاريف للتمويل تتباين من تعريف لآخر:

- **تعريف 01**: هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[1].
- **تعريف 02**: هو إمداد بالأموال في أوقات الحاجة[2].
- **تعريف 03**: إن كلمة التمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك[3].
- **تعريف 04**: يعرف التمويل بأنه أحد المجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات[4].

#### ثانيا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص ما يلي:

1 -**الاستحقاق**: ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2 -**الحق على الدخل**: هو يعني أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.

---

(1) إلياس عقال،" **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص37.

(2) طارق الحاج، **"مبادئ التمويل"**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص02.

(3) هيثم محمد الزغبي، **"الإدارة والتحليل المالي"**، دار الفكر للنشر، عمان، 2000، ص105.

(4) عبد الرحمن دعالةبيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني **للتمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، الجزء الثاني، 1993، ص20.

3 -**الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسات عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجدات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثانية وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

4 -**الملائمة:** وتعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد[1].

**المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل**

ونوجزها فيما يلي:

**أولا: مبادئ التمويل**

من خلال معرفتنا للتمويل نجد أنه لديه عدة مبادئ من بنيها:

1 -**ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد:** أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات وبين سداد الالتزامات من أجل عدم الوقوع في المخاطر[2].

2 -**الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم ولذلك القاعدة تتسم على أن من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا[3].

3 -**كفاءة أسواق رأس المال:** أي أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسواق حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق الحالية والسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة المعلومات المتاحة لدى الجهة[4].

**ثانيا: أهمية التمويل**

تعتبر عملية التمويل من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوب فيها من طرف المؤسسة وهذه الأهمية يتم توضيحها في النقاط التالية:

1 -**مرحلة تمويل الاستثمار:** وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة إضافة إلى تكوين رأس المال العامل.

---

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص ص77-78.

[2] عبد الرحمان عاله بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، **مرجع سابق**، ص30.

[3] جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص40.

[4] **مرجع نفسه**، ص48.

2 -**مرحلة تمويل الإنتاج:** وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج العناصر الإنتاج المختلفة بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

3 -**مرحلة تمويل التسويق (البيع):** وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد انتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها ولا تتم هذه المرحلة إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديه من سيولة نقدية كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج[1].

**المطلب الثالث: أنواع التمويل ومصادره وطرقه**

يصنف التمويل إلى عدة أنواع وله عدة مصادر نذكرها فيما يلي:

**أولا: أنواع التمويل**

1 -**تصنيف التمويل حسب المصدر:** من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي وخارجي.

أ - **التمويل الداخلي (الذاتي):** وهي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد المؤسسة على مواردها الذاتية من الاحتياطات والأرباح المتراكمة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة وكذا على الموارد المتاحة[2].

ب -**التمويل الخارجي:** ويكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية واستعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية باتت أمرا ضروريا، وذلك من أجل النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ولهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية[3].

2 -**التصنيف حسب الغرض:** ويظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال والتمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه فيما يلي:

أ - **تمويل الاستغلال:** هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها التمويل، التخزين، الإنتاج، التوزيع... ونظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلائم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل[4]التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات[5].

---

[1] إلياس عقال، **مرجع سابق**، ص ص37-38.

[2] مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص186.

[3] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص40.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص57.

[5] الطاهر لطرش، **مرجع نفسه**، ص57.

ب -**تمويل الاستثمار**: يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات للمشروع[1].

وفي هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة وفي نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا ذا كان التمويل من مصادر ذاتية، أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فإن حجم رأس المال الخاص لن يتغير.

ويتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما:

- **مرحلة الإنتاج**: وفي هذه المرحلة تستهلك كميات من المواد الخام والوقود وتدفع الأجر والمرتبات للموظفين والمنتجين إضافة إلى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية وهذه النفقات يجب أن تغطيها عن توفير المال اللازم.
- **مرحلة التسويق**: تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلعة للتسويق (تعبئتها، نقلها، خزنها، توزيعها) وهذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم إلا بعد تحمل المشروع لنفقات باهظة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال (سيولة نقدية)[2].

3 -**تصنيف التمويل حسب المدة**: تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام، تمويل قصير الأجل، متوسط الأجل وطويل الأجل.

أ - **التمويل قصير الأجل**: وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتخفيض[3]أهدافه في السيولة والربحية[4].

وينقسم التمويل قصير الأجل إلى عدة أقسام وهي:

- الائتمان التجاري (الدفع على الحساب): ويعبر عن المشتريات الآجلة لحسابات الدفع التي تمثل أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل[5].
- الائتمان المصرفي: هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود ويكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[6].
- القروض المصرفية قصيرة الأجل: وتتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير ويتم إقراضها إلى الأفراد أو

---

(1) رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص99-100.

(2) هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **مرجع سابق**، ص24.

(3) عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص264.

(4) عدنان هاشم السمرائي، **مرجع نفسه**، ص264.

(5) حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005، ص248.

(6) عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**،الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007، ص452.

المؤسسات أو البنوك وهي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة[1].

ب -**التمويل متوسط الأجل:** يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ ويتمثل التمويل متوسط الأجل بـ:

- **القروض المصرفية متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تزيد فترتها عن السنة وتصل إلى 5 سنوات وعادة ما يتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها وقد تكون متساوية في شروط عقد الاقتراض وقد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل[2].
- **التمويل بالاستئجار:** وهي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة، وأن تحصل على التمويل في آن واحد وهناك تشابه بين الاستئجار والاقتراض من نواحي عديدة ولكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، فإذا لم تستطع سد التزامات الإيجار فإن المؤجر يملك حقا قانونيا أقوى من حق الدائن لاستيراد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل.

ج -**التمويل طويل الأجل:** تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة والمشاريع ذات الإنجاز الحدي ومن بين هذه الأموال ما يلي:

- **الأسهم العادية:** وهي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم وهي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر السهم (سعر الشراء) وفي العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية.
- **الأسهم الممتازة:** وهي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية والبعض الآخر من السندات وهي أيضا سند ملكية كاملة، ويتمتع حامل السهم بنفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي[3].
- **السندات:** وهي عبارة عن مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المؤسسات يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الاسمية كما تحدد القيمة السوقية على حسب درجة المخاطر التي يواجهها حاملها[4].

---

(1) عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص352.

(2) عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، مرجع سابق، ص264.

(3) عبد الرحمان دعالةبيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، **مرجع سابق**، ص437.

(4) عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص78.

**ثانيا: مصادر التمويل**

يمكن تصنيف مصادر التمويل على أساس:

1 -**مصادر داخلية (ذاتية):** عن طريق المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى.

2 -**مصادر خارجية:** وتكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل[1].

**ثالثا: طرق التمويل**

إن طريقة حصول المؤسسة على احتياجاتها من الأموال يعتبر من أهم انشغالاتها، ويعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الاقتصاد.

1 -**التمويل المباشر:** يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحويلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، وله عدة صور، ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد،حكومة)[2].

**الشكل الموالي يوضح هذا النوع من التمويل:**

**الشكل رقم 1:** التمويل المباشر

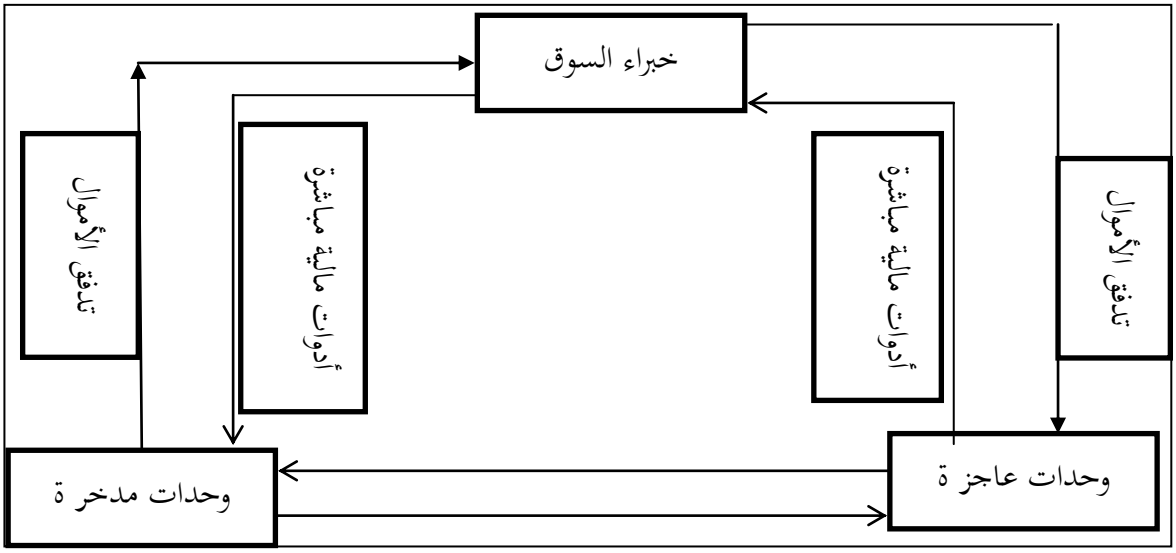


**المصدر:** عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص89.

هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية.

---

[1] محمد صالح الحناوي، **"الإدارة المالية والتمويل"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص306-307.

[2] مصطفى رشدي شيخة، مرجع سابق، ص196.

أ - **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها، أو من عملائها، أو حتى من مؤسسات أخرى، إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم لاكتئاب العام أو الخاص.
- إصدار سندات الائتمان التجارة.
- التمويل الذاتي.
- تسهيلات الاعتماد...الخ.

ب -**الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

2 -**التمويل غير المباشر:** في هذا التمويل يقوم المقترضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية متداولة وغير متداولة من أجل إشباع حاجاتهم التمويلية وهذه العملية ترتكز على تدخل الوسطاء الماليين[1].

**الشكل رقم 2:** قنوات التمويل غير المباشر

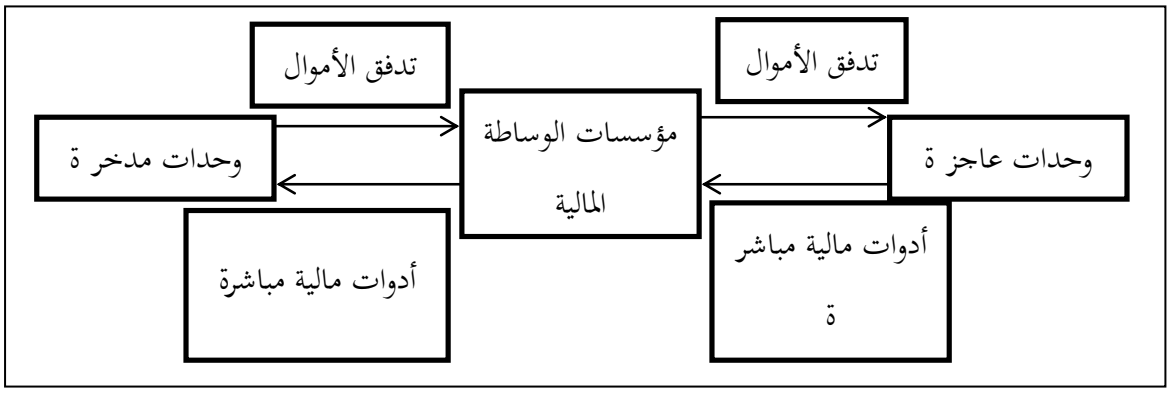


**المصدر:** عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، مرجع سابق، ص92.

يقوم الوسطاء الماليين والمتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التحويل، وهناك بعض الأشكال التمويل غير المباشر الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في الاستيراد والتصدير[2].

---

[1] خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية** ، حالة البنوك الجزائرية، واقع آفاق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004-2005، ص22.

[2] إلياس عقال، مرجع سابق، ص ص37-38.

## المبحث الثاني: صيغ التمويل

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عملية الاقتصاد نحو الأمام، كما تعد مهمة التمويل في مختلف المؤسسات من المهام الحساسة فإن لم تفلح هذه الأخيرة في مقابلة احتياجاته المالية بالسيولة اللازمة وعجزت عن الحصول على تمويل تلك الاحتياجات فإنها تكون مهددة بالخطر مما يؤدي إلى تصفيتها أو إفلاسها.

### المطلب الأول: التمويل بالشراكة

سنتناول في هذا المطلب التمويل بالشراكة الذي يعد أول شكل من أشكال التمويل

**1 -تعريف التمويل بالشركة:**

يقصد بالتمويل عن طريق المشاركة اشتراك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح حسب نسبة معلومة من الربح[1].

وفي عقد المشاركة يجب أن يكون رأس المال معلوم القدر وأن يكون الربح قدرا معلوما بنسبة معينة، كما لا يشترط فيها المساواة في المال أو التصرف أو الربح ويتم توزيع ناتج النشاط الاستثماري كالآتي:

- **في حالة الربح:** يتم توزيع الربح بين الطرفين بحسب مساهمة كل منهما في التمويل الكلي أو حسب ما اتفق عليه.
- **في حالة الخسارة:** توزع الخسارة حسب ما اتفق عليه، أو حسب نسبة المشاركة في التمويل دون اعتبار لمشاركة الجهد في ذلك.
- **مشاركة قصيرة الأجل:** حيث يتم الاتفاق بين أطراف المشاركة على الاستثمار في نشاط قصير الأجل، وبعد انتهاء المدة تقسم الأرباح وفقا للنسب المتفق عليها.
- **مشاركة طويلة الأجل:** وتتضمن الاستثمار في أصول رأسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لعدة سنوات وتقسيم الأرباح الناتجة منها بين الأطراف المشاركة كل حسب مساهمته [2] في رأس المال حسب الاتفاق بعد انتهاء مدة المشاركة، وتتعدد طريقة المشاركة في:
  - المشاركة في رأس المال.
  - المشاركة على أساس الصفقة.
  - المشاركة المتناقصة والتي تعتبر أهم أنواع المشاركة.

---

[1] مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، جامعة القاهرة، 1999، ص189.

[2] حامرة السعيد، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، السنة 2004-2005، ص61.

**2 -دراسة التمويل بالمشاركة:**

يتم خلال دراسة التمويل جدوى عملية التمويل من خلال التعرف على النقاط التالية:

- التعرف على العميل ومركزه المالي.
- مواصفات السلعة اللازمة للعملية ومصادر شرائها وطريقة الدفع والتسليم ومكان التخزين.
- تقدير العائد المتوقع عن طريق إجراء الفرق بين الإيرادات المتوقعة، ثم توزيعه وفق النسب الواردة في تصريح الموافقة بالمشاركة.
- نصيب البنك من المشاركة، والذي يساوي نصيب البنك مقابل تقديمه لخدمات عملية المشاركة بالإضافة إلى نصيبه مقابل الحصة التي تشارك بها في رأس المال العملية.

**3 -تنفيذ عملية التمويل بالمشاركة:**

عادة ما يخضع هذا التمويل إلى التزام كل طرف برأي الطرف الآخر، وهذا مثلا أثناء نشاط المشاركة.

فعند شراء وبيع بضائع مثلا بعد سداد العميل لنصيبه في المشاركة نقدا وفقا لما اتفقا عليه، يقوم البنك بإصدار شيك مصرفي بقيمة المواد الأولية التي هي ضرورية لنشاط المشاركة، ثم يتم استلام هذه المواد الأولية وتودع في مخازن البنك أو مخازن العميل المستوفاة لشروط الوصف الحيازي، وخلال هذه العملية يجب مراعاة:

- الحصول من العميل على موافقة كتابية تتضمن بأن المواد الأولية محل المشاركة ثم معاينتها والتعرف عليها وأنها مطابقة للمواصفات.
- التأمين على المواد الأولية التي هي ضرورية لنشاط المشاركة بمخازن البنك أو العميل تأمينا شاملا ضد المخاطر، وحين انتهاء عملية المشاركة يحصل المؤمن على كافة[1] مستحقاته من خلال هذه الخدمة.

كما يراعي في عملية التمويل بالمشاركة التزام العميل بالتعهدات التالية:

- عدم بيع البضاعة موضوع المشاركة بسعر أقل من المتفق عليه مع البنك إلا بعد الرجوع للبنك لإجراء التعديلات اللازمة.
- إيداع كافة المتحصلات النقدية في عملية المشاركة بسعر أقل من المتفق عليه مع البنك إلا بعد الرجوع للبنك لإجراء التعديلات اللازمة.
- إيداع كافة المتحصلات النقدية في عملية المشاركة في حساب خاصة لهذه العملية لدى البنك.

**المطلب الثاني: التمويل بالبيع بالمرابحة**

وفي هذا المطلب نتناول التمويل بالمرابحة الذي يصنف ثاني أشكال التمويل

[1] خامرة السعيد، مرجع سابق، ص ص63-64.

1 -**تعريف التمويل عن طريق البيع بالمرابحة:**

وهي أن يطلب العميل من البنك شراء سلعة تحدد جميع أوصافها وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويمتلكها ثم يقوم ببيعها مرابحة لطالب الشراء بالأمر بالنسبة التي يتدفق معه عليها، والتي تفسر الزيادة على رأس المال ويكون تسديد المبلغ فوريا أو على أقساط حسب ما اتفق عليه.

ويمكن استعمال أسلوب المرابحة في التجهيزات والسلع الاستهلاكية في الداخل والخارج وتتمثل أهم شروط المرابحة فيما يلي:

- أن يكون ثمن السلعة وربح البنك معلوما للطرفين.
- ضرورة تملك البنك للسلعة وحيازتها قبل بيعها للعميل.
- تقع مسؤولية الضرر بالسلعة على عاتق البنك ما دام لم يسلمها لطالبها.

2 -**مراحل عملية البيع بالمرابحة:** تتم عملية البيع بالمرابحة على مراحل:

- **مرحلة دراسة عملية البيع بالمرابحة:** في هذه المرحلة على البنك أن يهتم بما يلي:

- مدى انتظام التدفقات للعميل طالب الشراء ومدى ملائمتها لتسديد مبلغ البيع بالمرابحة[1].
- أجل الدفع ومحاولة تقليله إلى أكبر قدر ممكن للاستفادة من المبلغ في وقت مبكر.
- في حالة البيع بالمرابحة بأجل لأصول رأس مالية يتعين على البنك إجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع ليتأكد ن إمكانية الحصول على مستحقاته المالية في أوقاتها المناسبة.
- دراسة العميل طالب فتح عملية بيع بالمرابحة، وأهم النقاط التي يجب دراستها:
  - النشاط الذي يزاوله.
  - التعرف على السمعة التي يتمتع بها عن طريق الاستعلام من البنوك التي سبق له التعامل معها.
  - المركز المالي للعميل وذلك من خلال القوائم المالية للنشاط ومدى جدية النتائج المحققة.

- **مرحلة تنفيذ عملية البيع بالمرابحة:** بعد عرض العميل للبضائع التي يرغب في شرائها مرابحة والتي تتلائم مع نشاطه، يقوم البنك بما يلي:

- الاستعلام عن البضائع والمورد والسعر.
- يصدر البنك شيكا مصرفيا لفائدة البضائع بقيمة ما تم بيعه من سلع وبضائع، ويتم توريد هذه السلع والبضائع وايداعها بالمخازن المستوفاة لشروط الرهن الحيازي.
- معاينة العميل للبضاعة وإدلاء موافقة كتابية على أن البضاعة محل البيع بالمرابحة مطابقة للأوصاف الواردة بطلب الشراء.

[1] حامرة السعيد، **مرجع سابق**، ص ص64-71.

– طلب التوقيع من العميل على كل طلب شراء بسعر مؤجل، ويتعهد فيه بمراعاة تسديد الأقساط في أوقاتها المحددة.

– معدل الربح لعملية المرابحة لحساب الربح السنوي لعملية مرابحة تفترض ما يلي:

A:ثمن شراء السلعة.

B:مقدار الربح الذي يحققه بيع السلعة[1].

V: مدة الاستثمار بالأشهر.

N: معدل الربح السنوي.

وعليه يكون:

3 –**متابعة عمليات البيع بالمرابحة:** تشمل عملية المتابعة في البيع بالمراجعة ما يلي:

– متابعة ميدانية لنشاط العميل والتأكد من أن التعليمات التي تسمح له بفتح عملية البيع بالمرابحة.

– متابعة الأقساط التي يتم دفعها دوريا لحساب البنك والتأكد من قيمتها وأنها استحقت في الأجل المحددة.

– متابعة المراكز المالية للعملاء والاطلاع عليها والتأكد من أن هذه المراكز قادرة على تسديد التزامات العملاء طالبي الشراء[2].

**المطلب الثالث: التمويل بالتعاقد**

نتطرق في هذا المطلب إلى ثالث أشكال التمويل.

**1 –التمويل بعقد المزارعة**

**تعريفه:**

هو عقد يبرم بين البنك والعميل على أن يقدم البنك الأرض للعميل على سبيل عقد المزارعة ويشترك معه في الأرباح الناتجة من هذا العمل وفقا للنسب المتفق عليها والمبرمجة في العقد.

- **أركان عقد المزارعة:** وتتمثل في:

– **الإيجاب والقبول:** ويكون بين البنك وعميله الراغب في العمل على الأرض.

[1] حامرة السعيد، **مرجع سابق**، ص71.

[2] حامرة السعيد، **مرجع نفسه**، ص72.

- **العمل:** ويكون عادة من جانب العامل ويختصر دوره بموجب عقد المزارعة على العمل في الأرض.
- **الأرض:** حيث يجب على البنك توفير الأرض الصالحة للزراعة حتى يتسنى للعامل استثمارها.
- **الآلات والمعدات:** حيث يتعين على العامل في الأرض تقديم كافة الوسائل والآلات التي هي ضرورية للعمل.

- **شروط عقد المزارعة:**

- أن يكون العامل المتعاقد مع البنك أهلا للتصرف.
- تحديد مدة المزارعة وهي عادة ما تقابل موسم زراعي أي قصير الأجل.
- صلاحية الأرض للزراعة وتوفير جميع الوسائل لخدمتها من طرف العامل.
- يجب أن تكون حصة كل من العامل والبنك من الناتج قدرا معلوما.

**2 -عقد المسافات:**

- **تعريفه:** وهو عقد مشابه لعقد المزارعة إلا أنه يكون في دفع الشجر بدلا من الأرض لمن يقوم بسقيه والاعتناء به حتى ينضج ثمره.
- **الصيغة:** وتتضمن القبول والإيجاب بين البنك والعامل.
- **مورد العمل:** ويتمثل في الشجر الواجب سقيه[1].
- **العمل:** والذي يكون من طرف العامل الذي يقوم بعملية المسافات.

3 -**بيع السلم:**

- **تعريفه:** ومعناه شراء البنك السلعة آجلا، على أن يكون الثمن عاجلا، أي عند التعاقد.
- **أركان بيع السلع:** وتتمثل في:

- **الصيغة:** وتتضمن الإيجاب والقبول بين البنك وعميله.
- **العاقدان:** ويتمثلان في البنك والعميل صاحب السلع.
- **المعقود عليه:** ويتمثل في السلعة محل العقد.
- **الثمن:** وهو يشير إلى مقدار السلعة التي يتم تسليمها آجلا بموجب هذا العقد.

- **شروط البيع بالسلم:**

- أن يكون العميل أهلا للتصرف.
- التراضي بين العاقدين (البنك والعميل).
- أن تكون السلعة محل العقد موصوفة ومعلومة المقدار.
- أن يكون تسليم السلعة مؤجلا إلى أجل مسمى.

[1] حامرة السعيد، **مرجع سابق**، ص ص85-86.

– تحديد الثمن وتسليمه عقد التعاقد[1]

**المبحث الثالث: التمويل الفلاحي**

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والوتائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب تنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب دورا محفزا في إنعاش القطاع.

**المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأنواعه**

له عدة مفاهيم وأنواع سنعرضها كما يلي:

**أولا: مفهوم التمويل الفلاحي**

**تعريف 01:** إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص لأجل طويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي والزراعي الجاري والأجهزة والأبنية[2].

**تعريف 02:**هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم ويتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة[3].

**تعريف 03:**التمويل الفلاحي هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الإقراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات[4].

**ثانيا: أنواع التمويل الفلاحي**

1 –**التمويل الذاتي:** إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله[5].

2 –**القروض البنكية:** وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في

---

(1) حامرة سعيد، **المرجع نفسه**، ص86.

(2) معوش إيمان وبورحلة نسيمة ، **واقع التمويل المصير في القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر")**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، دفعة 2015، ص69.

(3) شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، الجزائر، دفعة 2013، ص26.

(4) حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2014، ص36.

(5) محمد بوشوشة، مصادر **التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل، بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير، جامعة محمد خيضر، ص88.

السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك العميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير....[1].

وقد تتمثل هذه القروض البنكية في القروض الزراعية.

**2-1-مفهوم القروض الزراعية:** وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل الأجل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والأبنية[2].

**2-2-طبيعة الائتمان الفلاحي:**

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

- الطبيعة الاجتماعية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.
- تقنيات الملكية وتعدد استغلاليات الفلاحية وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريق.
- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

**2-3-ضمانات الائتمان الفلاحي:**

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل [3] ضمانات شخصية كالكلفة مثلا أو في شكل رهن الآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمام لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد...).[3]

**2-4-الأهمية الاقتصادية للإقراض الزراعي:** وتتمثل فيما يلي:

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج).
- زيادة الكفاءة: يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص118.

[2] مصطفى رشيدي شيخة، **مرجع سابق**، ص ص3-4.

[3] دلال بن سمينة عزيزة، **مداخلة سياسة التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص ص3-4.

[3] دلال بن سمينة عزيزة، **مرجع نفسه** ، ص ص5-6

- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة: قد يستدعي المتغيرات الحديثة أو الظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.
- مواجهة التقلبات الموسمية والتسوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.
- حماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة فالطقس والمرض والسعر في أخطار لا يمكن التحكم بها كليا[1].

3 -**التمويل التعاوني**: وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة[2].

**3-1-مصادر التمويل التعاوني**: وتتمثل في كل ما يلي:

- **رأس المال الاحتياطي**: ويقصد به الرأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب ومن جانب آخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها، ويكون من مبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات.
- **الاحتياطات الأخرى**: بالإضافة إلى رأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المكائن والمعدات والمنشآت وغيرها من الموجودات واحتياطي التعويض على العمال والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها وبعض الاحتياطات تحمل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي.
- **الوفرات والودائع**: وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة.
- **العوائد على التعامل**: تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد والتسويق والتموين المنزلي والتشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء

---

[1] علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني** ، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005، ص ص23-24.

[2] علي محمود فارس وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص293-294.

الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية[1].

- **رأس المال الدوار:** يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية.
- **الهيئات والمساعدات:** الكثير من الجهات تقدر لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كرأسمال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحول إلى رأس مال احتياطي خاص.
- **السندات:** عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة وهذا في بعض الدول وقد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية وتكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء.
- **القروض من المصادر التعاونية:** تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى وفي هذه الحالة تكون شروط الاقتراض يسيرة مقارنة مع شروط الاقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية.
- **القروض والمصادر الخارجية:** تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تتحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسديد القروض في تاريخ استحقاقها وعادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد تكون[2] التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها[13].

**المطلب الثاني: أهداف التمويل الفلاحي وتصنيفه**

للتمويل الفلاحي أهداف عديدة تحققها كل من المؤسسة الممولة والشخص الممول وهذا ما يساعد النشاط الفلاحي في التطور.

**أولا: أهداف التمويل الفلاحي**

يمكن استعراض أهداف التمويل من خلال ما يلي:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 301-306.

[2] علي محمود فارس وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص301-306.

[3] علي محمود فارس وآخرون، **مرجع نفسه**، ص ص 306-307

- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كذلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادرا على العمل والاستثمار[1].

**ثانيا: تصنيف التمويل الفلاحي**

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:

**1 -التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:**

- القروض العقارية: والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والانفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة وتكون هذه القروض طويلة الأجل.
- القروض الإنتاجية: وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية[2].
- قروض الثروة الحيوانية.
- قروض المكينة الزراعية.
- قروض التصنيع الزراعي.
- قروض الإسكان الريفي.
- قروض التسويق الزراعي.

4 -**التصنيف حسب الجهات المستفيدة:** ويشمل كل من:

- قروض الأفراد.
- قروض التعاونيات.
- قروض الشركات.
- قروض القطاع العام.

5 -**التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي:** ويتضمن الأنشطة التالية:

- البستنة.

---

[1] رشا محمد سعيد أمي أستيتيه، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص14.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص14-18.

- المحاصيل الحقلية.
- الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها.
- الثروة السمكية.
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

**6 -التصنيف حسب نوع الضمانات:**

- قروض غير مضمونة: وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.
- قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو النهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث...الخ.
- قروض مضمونة بأموال غير منقولة وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض العقارية أحيانا[1].
- قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية على المخزون السعلي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- القروض الاستهلاكية: تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تتبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2 -**التصنيف حسب آجال القروض:** وتنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **القروض القصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور والأسمدة والعلاجات والأشتال ودفع أجور العمال والحراقة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.
- **القروض متوسطة الأجل:** وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من السنة إلى الخمس سنوات.
- **القروض الطويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل لشراء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمصانع وحفر الآبار ومشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3 -**التصنيف بحسب الأغراض والأهداف:** ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

- قروض الزراعات المروية.

[1] رشا محمد سعيد أمي أستيتيه، **مرجع سابق**، ص ص15-18.

- قروض الزراعات البعلية (المطرية)[1].

**7 -التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:**

- **القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.
- **القروض المحايدة:** وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب عليها فقط هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.
- **القروض السلبية:** وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

**8 -تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقترضين:**

- قروض الأقارب أو المعارف.
- قروض المستثمرين الأفراد.
- قروض المصارف التجارية.
- قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
- قروض مصارف الجمعيات التعاونية.
- قروض الوسطاء والتجار.
- قروض شركات التأمين[2].

**المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي**

حتى تكون سياسية التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:

- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم لتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو الرخاء وهو هدف منح القروض.
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.

---

[1] رشا محمد سعيد أمي أستيتيه، **مرجع سابق**، ص ص15-18.

[2] رشا محمد سعيد أمي أستيتيه، **مرجع سابق**، ص18.

- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، وذلك لأن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض.
- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواءا عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها[1].
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.
- يجب على البنوك التأكد من استخدام القروض الممنوحة سوف تعطي إيرادا يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح[2].

[1] دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع في الجزائر ( 1990-2000) دراسة حالة بنك BADR وكالة بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص ص 32-33.

[2] دلال بن سمينة، **مرجع سابق**، ص33.

**خلاصة الفصل:**

تم التوصل من خلال دراسة هذا الفصل إلى أهمية التمويل والتي استخلصنا من خلالها أن التمويل له أهمية كبيرة في جميع مراحل الدورة الإنتاجية (التمويل، الاستثمار، تمويل الإنتاج، تمويل التسويق)، كما تطرقنا لأنواع التمويل والتي تم دراستها من خلال المصدر والغرض الذي تستخدم لأجله والمدة أما من ناحية المصادر فإنه من الأفضل أن يكون التمويل ذاتيا وهذا غالبا ما يكون مستحيلا لأن أي مؤسسة أو أي قطاع لا يعتمد على تمويل نفسه ذاتيا وإنما يجب الحصول على مصادر أخرى للتمويل لكن يجب مراعاة الطريقة والكيفية المثلى في ذلك حيث يتم التوصل إلى عوائد كثيرة بأقل المخاطر سواء كانت بطرق مباشرة أو غير مباشرة ومن ناحية صيغ التمويل قمنا بدراسة التمويل عن طريق الشراكة أو مشاركة طرف أو عدة أطراف بأموال مشتركة في أعمال زراعية، خدمية أو تجارية، كما تتسم هذه العملية عن طريق البيع بالمرابحة أو بالتعاقد.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي فلاحظنا أنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية.

وفي الأخير توصلنا إلى الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل والتي حسب ما رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض والعوائد المتأتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه وهذا سيكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبئية للقرض.

# الفصل الثاني:

# الاستثمار الفلاحي في الجزائر

**تمهيد:**

تميزت سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات خاصة مع بداية الألفية الثالثة تماشيا والتحولات الاقتصادية العالمية.

منه ارتأينا في هذا الفصل لتوضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الفلاحي والبحث عن أهم العوامل الواجب توفرها للاستثمار في هذا القطاع، وكذا الأهداف المرجوة تحقيقها منه، وسوف نتعرض كذلك إلى أهم الخصائص المتعلقة بالاستثمار الفلاحي فضلا عن تحديد دوره في التنمية الاقتصادية، وتناولنا أيضا تشخيص واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر وكذلك أهم الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي.

- **المبحث الأول: الاستثمار الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحية؛**
- **المبحث الثاني: تشخيص واقع التمويل في الجزائر.**

## المبحث الأول: الاستثمار الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحية

حظي القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وهذا الدور الحيوي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل بمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتقليل حجم الواردات وتوفير المواد الأولية، وانطلاقا من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع فان الاستثمار فيه يعد حافزا قويا أمام الدولية التي تسعى لتطوير اقتصادياتها وتنويع إنتاجها المحلي، ونهدف من خلال هذا البحث توضيح المفهوم والأسس التي يركز عليها الاستثمار الفلاحي وتبيان خصوصيته وكذا متطلباته.

### المطلب الأول: المفهوم، الأهمية والعوامل الواجب توفرها في الاستثمار في قطاع الفلاحة

يشكل القطاع الفلاحي الدعامة الأساسية لبقية القطاعات الأخرى لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية بسبب ارتباطه بباقي القطاعات الأخرى، كما أنه عملية واسعة تتطلب توفير ظروف ملائمة لجذب واستقطاب الشركات ورؤوس الأموال، [1] ويأخذ الاستثمار الفلاحي نفس الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن هذا النوع من الاستثمار له خصائص ومتطلبات تجعله أكثر حساسية عن باقي الاستثمارات الأخرى، وهو ما نهدف إلى توضيحه في هذا الجزء من الدراسة.

#### أولا: مفهوم الاستثمار

يرى البعض أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكثر.

ومن هذا الأساس يمكن القول أن مفهوم الاستثمار يعني توظيف رؤوس الأموال أو تخصيصها في مجالات الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب بأقل مستوى من المخاطرة.

#### ثانيا: مفهوم وأهمية الاستثمار الفلاحي

يشكل الاستثمار الفلاحي أحد أهم أركان التنمية الفلاحية والذي لم يعد ممكنا من دونه النهوض بالقطاع الفلاحي ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتجاجات المتزايدة من الغذاء، ويشمل مجال الاستثمار الفلاحي مناحي النشاط الفلاحي، مخرجات الفلاحة والتسوق الفلاحي، الإدارة والإرشاد الفلاحي، البحث العلمي الفلاحي وإيجاد الطرق الفلاحية البديلة.[2]

---

[1] – نزار ذياب عساف، **الاستثمار الزراعي في إقليم كردستان العراق الواقع والآفاق**، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر، العراق، 2012، ص72.

[2] – إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا بشريا)**، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث والرابع 2011، ص 589.

## 1. مفهوم الاستثمار الفلاحي:

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي والمحرك الرئيسي والدافع للتنمية الفلاحية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي من حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة وعلى الرغم من إشباع مجالات وفرص القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفلاحي، إلا أن عدم اغتنامه لهذه الفرص يرجع إلى ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل عديدة تحد من توجه القطاع الخاص نحو الاستثمار فيه، والتي من أهمها ضعف وتخلف البنية الأساسية للاستثمار في هذا القطاع، وضعف الخدمات التمويلية ومحدودية الأراضي الفلاحية وتفتت ملكيتها، ومنح الموارد المائية وغيرها، فضلا عن حاجة مثل هذه الاستثمارات لفترات زمنية طويلة نسبيا وارتفاع المخاطر المرتبطة بها وخاصة الطبيعية منها والأمراض، الأمر الذي يشير إلى ضرورة توفير وتكامل الجهود بين الدولة والقطاع الخاص والفلاحين بما يضمن توفير البيئة الأساسية للاستثمار الفلاحي.

ويرتبط الاستثمار الفلاحي بشكل ايجابي مع نمو الإنتاج الذي يعد أحد العوامل المؤثرة في زيادة العرض مما يساعد في حل مشكلة الغذاء، حيث تبذل الكثير من الدول النامية جهودا حثيثة لجذب وتسهيل الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعاتها الفلاحية، والتي تعد عنصر مهما لسد الفجوة في الاستثمار الفلاحي، نظرا لان الطلب على الغذاء آخذ في الارتفاع ولان العرض لا يزال محدودا أو أنه لا يتزايد نسبيا مقارنة مع الطلب، فلا يمكن التغلب على الأزمة الغذائية الراهنة دون ضخ المزيد من الاستثمارات في الإنتاج الفلاحي.[1]

## 2. أهمية الاستثمار الفلاحي:

ان الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح آفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة أهمها:

- تحسين أداء وفاعلية القطاع الفلاحي وإقامة مشاريع فلاحية جديدة؛
- رفع الإنتاج عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
- الإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الفلاحية؛
- زيادة القدرة التنافسية الفلاحية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الفلاحية؛
- زيادة الإنتاج الفلاحي كما ونوعا حتى يستطيع تغطية الاستهلاك المتزايد للمحاصيل الفلاحية؛
- رفع دخل الأسرة الريفية لان تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح مستويات دخول مستمرة ومتزايدة لها؛
- زيادة العاملين في القطاع الفلاحي ومن ثم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم؛

[1] – عبد الله حمد الدباش، **"الاستثمار الزراعي ودوره في تطوير القطاع الزراعي في إقليم كردستان"**، العراق، جامعة دهكوك، مجلة جامعة نوروز العدد الأول، العراق 2012، ص86.

- الحد من هجرة الفلاحين إلى المدينة من خلال إنشاء وبناء القرى العصرية، إنشاء طرق جديدة تربط مناطق الإنتاج بالاستهلاك، بناء مراكز صحية جديدة ومؤسسات تعليمية في تلك المناطق؛
- رفع نسبة تصدير المنتجات الفلاحية بعد أن كانت تستورد من الخارج وبذلك يتم توسيع حجم التبادل.

وعليه فان الاستثمار الفلاحي يعني ولادة جديدة لمفصل اقتصادي فلاحي حيوي مهم، فضلا عن استغلال مساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها، وأيضا إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى خلق مناطق فلاحية إستراتيجية مهمة.[1]

**ثالثا: العوامل الواجب توفرها للاستثمار في القطاع الفلاحي**

تلعب التضاريس أهمية مكانية في توزيع المحاصيل الفلاحية نتيجة تأثرها في بعض العوامل السيطرة على الاستثمار الفلاحي، مثل التربة وعمليات الري وطبيعة مصادر المياه الباطنية وبعد مصادرها عن سطح الأرض وطبيعة عمليات الإنتاج الفلاحي، فضلا عن مدى ملائمة العناصر المناخية في المنطقة للاستثمار الفلاحي بكافة أنواعه،[2] ولذلك فان تطور الاستثمار في القطاع الفلاحي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:

1. يمكن أن يصبح الاستثمار الفلاحي موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل به واستخدام الوسائل الحديثة مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لما لها من آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت ملكا لغيره.
2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض والتي من شأنها أن تحقق ميزتين:

- **الميزة الأولى:** توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقرض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- **الميزة الثانية:** تسهيل مصادر الحصول على القرض الفلاحي بعيدا عن كل الإجراءات البيروقراطية.

3. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم، مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، مما من شأنه رفع الإنتاجية الفلاحية.
4. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية.

---

[1] – سلام منعم زامل الاشمري، **"الاستثمار الفلاحي في العراق ومقومات نجاحه"**، مجلة جامعة ذي قار مجلة علمية تصدر عن قسم الشؤون العلمية والدراسات العليا في جامعة ذي القار، المجدل الخامس، العدد السادس، العراق، 2010، ص03.

[2] – عبد الواحد حسين فيصل، **"نظم الاستثمار الزراعي واتجاهاتها المكانية"** ، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثالث، العدد السادس، 2007، ص44.

5. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة والعمل على رفع نسبة الأراضي المستفيدة منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه.[1]
6. على المستوى الاجتماعي، يمكن القول أن الفلاحة نفسها بحاجة إلى التطوير بكي تؤدي دورها كقاطرة للنمو والتخفيف من وطأة الفقر ولا يمكن تحقيق النمو الفلاحي ودعمه بدون الاستثمار الفلاحي ولكن الملاحظ أن الاستثمار العام في القطاع الفلاحي منخفض جدا نسبيا في البلدان التي تلعب فيها الفلاحية دورا اجتماعيا واقتصاديا، فالاستثمار العام في الفلاحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي هو الأدنى في الاقتصاديات القائمة على الفلاحة حوالي 4% وهو الأكبر في البلدان النامية المتحضرة حوالي 15%.

تتفاقم مشكلة تدني مستويات الاستثمار الفلاحي في أوقات الاضطراب الاقتصادي مثل تباطؤ الاقتصاد العالمي ما يؤدي إلى انكماش الميزانيات العامة والخاصة على حد سواء وبالتالي انخفاض الاستثمارات إلى حد كبير في جميع القطاعات بما فيها الفلاحة، ومن غير الواضح حتى الآن ما هو تأثير البيئة الاقتصادية الحالية على أرصدة الإنتاج (ومن بينها الآلات والثروة الحيوانية والأشجار) في قطاع الفلاحة ولكن التاريخ بين لنا أن أرصدة الإنتاج تنخفض أثناء الأزمات الاقتصادية وفي السنوات اللاحقة لها نتيجة لانكماش الاستثمار، لذا من المهم أن يحصل الاستثمار الفلاحي أثناء الأزمات الاقتصادية وبعدها على دعم حاسم من كل من القطاعين العام والخاص، ما يفرض وجود بيئة على صعيد قطاع الأعمال تشجيع الاستثمار الخاص ما يفرض وجود بيئة على صعيد قطاع الأعمال تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي ليس في الفلاحة وحسب بل أيضا في جميع القطاعات الأخرى وتشمل هذه البيئة وجود حكومة جيدة واستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتطلب الاستثمار الخاص في الفلاحة استثمارا عاما مصاحبا، فعلى سبيل المثال يحتاج إدماج منطقة خصبة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في تلك المنطقة وزيادة ربحيتها وقد أظهرت البحوث أن التقدم في مجال الإنتاج الفلاحي مرتبط بما تقدمه المنظومة العلمية من حلول وبدائل ومستجدات تعمل على زيادة الإنتاجية وإشباع رقعة المساحة الفلاحية ومكافحة الآفات، فضلا عن ابتكار طرق جديدة للإنتاج تقلل من التكاليف.[2]

[1] – منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2009، ص 39.

[2] – فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **الفجوة العلمية الزراعية والفجوة المتزنة**، مجلة شؤون خليجية، العدد الرابع والخمسون، 2008، ص 104.

**المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الفلاحي**

تختلف أنواع الاستثمارات الفلاحية حسب الجهة التي تقوم بالاستثمار والأهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقه بين أشكال هذا النوع من الاستثمار وتحديد أهم أهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقها. ويمكن التمييز بين أشكال هذا النوع من الاستثمار وتحديد أهم أهدافه في العناصر التالية:

**أولا: أشكال الاستثمار الفلاحي**

يمكن تصنيف الاستثمار في القطاع الفلاحي إلى أربعة فئات استثمار عام وخاص، أجنبي ومحلي كما هو موضح في الشكل رقم (3 و4).

**الشكل رقم(3)**: أشكال الاستثمار الفلاحي

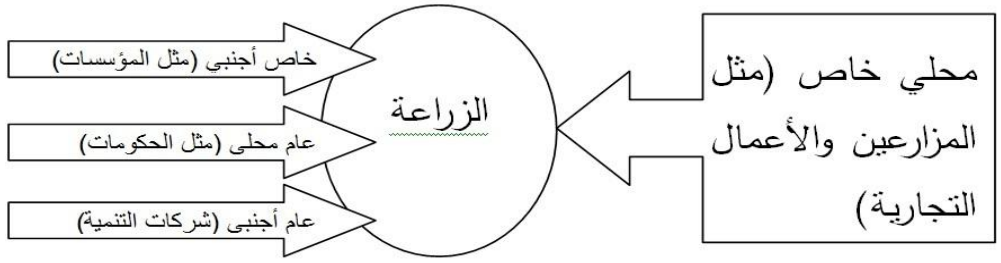


**المصدر**: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يشير الشكل ( 03) إلى أن المستثمرين المحليين من القطاع الخاص هم من الفلاحين، وهم يمثلون بجدارة أكبر مصدر للاستثمار الفلاحي لدى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أما مستثمرو القطاع العام المحلي وهم بالدرجة الأولى للحكومات الوطنية فهم ثاني أكبر مصدر للاستثمار الفلاحي، يأتي بعد ذلك بفارق كبير المستثمرون العامون الأجانب كشركاء التنمية ومن ثم يليهم المستثمرون الأجانب من القطاع الخاص مثل المؤسسات وهؤلاء المستثمرون من القطاع العام والخاص والمحليون الأجانب يستثمرون في مجالات مختلفة ولأسباب مختلفة وغالبا ما تكون استثماراتهم تكميلية ومتداخلة.[1]

يزاول الفلاحون الاستثمار لأجل إطعام أسرهم ولزيادة وتنويع دخولهم فالنسبة للفلاحين يعني الاستثمار الفلاحي التخلي عن شيء ما الآن كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل مراكمة الأصول أو رأس المال الذي يسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل، فشراء محراث أو بناء حوض للري أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية الفلاح أو دخله ويقوم الفلاحون والمستثمرون الآخرون من القطاع الخاص بالاستثمار في الفلاحة في حالة واحدة فقط إذا كانت العائدات المتوقعة سوف تغطي المخاطر المعروفة وتتجاوز العائدات من أنواع بديلة للاستثمار، ويعتمد السند المنطقي للاستثمار العام في الفلاحة من جانب الحكومات وشركاء التنمية على ثلاث مزايا مترابطة من أجل المجتمع والتي يمكن أن تأتي من زيادة الإنتاجية الفلاحية وهي: النمو الاقتصادي والحد من الفقر، الأمن الغذائي والتغذوي، الاستدامة

(1) –Marum PETRICK,Rediscovering the virgin lands : Agricultural Investment and Rural livelihods in a Eurasain Frontier Aréa journal if world Developpent ,43, March 2013, page 165.

البيئية، ويعني الاستثمار الفلاحي بالنسبة للحكومات وللجهات المانحة تخصيص موارد عامة شحيحة للأنشطة التي تزيد من الإنتاجية في هذا القطاع، وتعد البحوث الفلاحية وبالبنية التحتية السوقية من بين أهم أنواع الاستثمار العام في الفلاحة وبالرغم من أن الفلاحين هم أكبر مستثمرين في القطاع الفلاحي، إلا أنه في غياب الحكومة الجيدة والحوافز المناسبة لتشجيع إنتاج السلع العامة الأساسية لا يقومون بالاستثمار الكافي ذات الإنتاج الفلاحي عادة ما يكون موسميا أو دوريا بطبيعته، كما أنه يكون معرضا للتأثير بالظواهر الطبيعية مثل الجفاف والآفات والأمراض، ويكون المنتجون غالبا متناثرين جغرافيا، وتكون معظم المنتجات الفلاحية كبيرة الحجم وقابلة للتلف، وكل هذه العوامل تجعل الاستثمار الفلاحي محفوفا بالمخاطر ويعتمد بدرجة كبيرة على وجود بنية تحتية ريفية جيدة وإمدادات متينة من المدخلات والصناعات لتجهيز النواتج والمؤسسات السوقية.

**ثانيا: أهداف ومجالات الاستثمار الفلاحي**

تتعدد أهداف ومجالات الاستثمار الفلاحي وهو ما نهدف في إبرازه في هذا الجزء.

**1 – أهداف الاستثمار الفلاحي:**

يمكن القول أن أهداف الاستثمار الفلاحي متكاملة بحيث تحقق أهداف كلية وجزئية في سياق دورة الاستثمار وهذا التكامل يعني أن الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تتحقق حتى وهي غير مستهدفة لوجود تكامل رأسي في الفلاحية تكاد تلغى معه عملية الفصل.

**الشكل رقم (4)**: أهداف الاستثمار الفلاحي

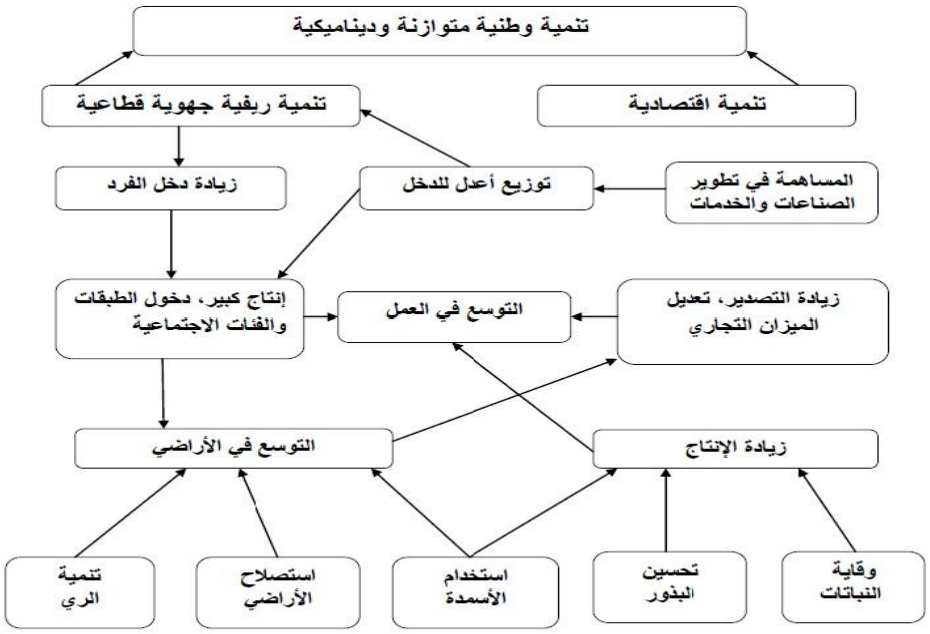


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة يحي عيسى، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينية من مشاريع الاستثمار الزراعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص 124.

من خلال الشكل ( 4) يمكن أن نلاحظ أن استخدام البذور ليس هدفا في حد ذاته، وإنما يعد تأثرا غير محدد مسبقا على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وبالناتج فالأثر الذي تحدثه البذور قد يتجاوز الأثر الذي حدد كهدف ويعتبر هذا الأثر توسيعي وبالتالي فعند تحديد الأهداف تراعى الفعالية أكثر من الكمية وضمن مرونة كبيرة في التقدير، فعند تحديد الأهداف تراعى الفاعلية أكثر من الكمية، وضمن مرونة كبيرة في التقدير، فعند المستويات العليا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية تتخذ الأهداف الجزئية شكل أهداف تجمعية، في حين تتخذ الأهداف الجزئية شكل وسائل عند النظر إليها في المستوى المنخفض من هرم الأهداف، وعليه يمكن النظر إلى مستويات الأهداف في المشاريع الفلاحية من خلالك

- أهداف المستوى الأدنى: وهي البرامج.
- أهداف المستوى المتوسط: وهي السياسة.
- أهداف المستوى الأعلى: وهي الخطة.

وحتى لو أن هيكلة الأهداف تبين التدرج والتكامل بين مختلف الأهداف إلا أن معظمها تحقق أكثر من هدف واحد (أهداف متعددة). ويقع المستثمر الفلاحي بين توقع أهداف ممكنة وإمكانية تعدي هذه الأهداف في مستوى تأثيرها، وهو ما يخلق صعوبة في تحديد مجال التأثير بشكل دقيق، وعادة ما يلجأ متخذو القرار الاستثماري إلى التقيد بالتقسيمات بين أهداف مشروع الاستثمار الداخلية والخارجية والفرق في كيفية تحديد الآثار التي تحدثها هذه الخبرة، وعند صعوبة تحديد العلاقات بشكل واضح يكتفي متخذ القرار بتشخيص الأهداف الداخلية أو الأهداف المضمونة، أي الأهداف ذات المضامين المحددة وترتبط أكثر جوانب هذا القرار بما سمي بالارتباطات الخلفية والأمامية، وهذه الارتباطات التي تجعل الاستثمار الفلاحي واسعا وبدون حدود واضحة.[1]

**المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحية**

امتدادا لما تم ذكره في المطالب السابقة نحاول في هذا المطلب إبراز أهم الخصائص التي ينفرد بها الاستثمار الفلاحي مقارنة بباقي الاستثمارات الأخرى، وتحديد دوره في التنمية الفلاحية.

**أولا: خصائص الاستثمار الفلاحي**

ينفرد الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الاستثمارات وتؤثر على نموه إيجابا أو سلبا، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

[1] – يحي عيسى، **قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم التسيير جامعة الجزائر، 1998، ص124.

**1. الدورة المالية:**

التي تختلف في الفلاحة عنها في الصناعة، فالتدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، ومن ثم فهو ليس عملية مستمرة، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبيا لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة المخصصة للمشروع.

**2.اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة المالية العادية:**

إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة من السنة المالية من وجهة نظر المحاسبة وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصاريف والبنوك مما يخلق صعوبة في تمويل هذا القطاع.

**3.الدورة الفلاحية:**

يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية إذ أن الفلاحة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.

**4.التكيف:**

إمكانية التكيف للاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري مما يمكن من تغيير العمليات الإنتاجية وإحجامها وكذلك التناوب الفلاحي وتغيير اختيار مشاريع الاستثمار.[1]

**5.صعوبة التمويل الفلاحي:**

وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ضخامة رأس المال الثابت للعملية الإنتاجية خاصة عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى، وتقدر قيمة الأرض والمباني وغيرها من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الفلاحي.[2]

**ثانيا: دور الاستثمار الفلاحي في التنمية الفلاحية**

تشكل الاستثمارات الفلاحية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الفلاحية، إذ لا يمكن تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي من دون تحقيق تنمية فلاحية متكاملة وفق ما يعرف الآن بالتنمية المستدامة، وذلك بتخصيص الاستثمارات الكافية لذلك والتي يمكن تأمينها من المدخلات الآتية:

–تخصيص مبالغ دورية من المداخيل الأساسية خاصة في فترات الطفرات النفطية.

–خلق نمط استثماري ترعاه الحكومات بمواثيق لتوجيه جزء مناسب من الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي.

---

(1) – بولحبال نادية، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2000، ص29.

(2) – بولحبال نادية، **مرجع سابق ذكره**، ص30.

–دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار في الأرياف وفي المناطق الفلاحية ذات الخصائص الاستثمارية المتميزة.

– إيجاد صيغة تعاونية أو تشاركية بين الفلاحين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية، غير الأساسية مثل وسائل النقل والمكننة الفلاحية.[1]

[1] – إبراهيم احمد سعيد، **مرجع سابق**، ص 590.

## المبحث الثاني: تشخيص واقع التمويل في الجزائر

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر تغيرات كثيرة على منذ مطلع الألفينات وتمثلت هذه التغيرات في بعض الإصلاحات التي قامت بها الدولة في القطاع الفلاحي في مجال التمويل.

### المطلب الأول: الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي

اعتمدت الدولة الجزائرية الدعم الفلاحي لمرافقة الفلاح بغية تطوير نشاطه، وهذا للرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة في العالم، فسخرت لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ومن خلال هذا المطلب سندرج مختلف صناديق الدعم الفلاحي في الجزائر:

#### أولا: فتح الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

أنشئ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ( FNBDA) بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية في برنامج الدولة، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-067 الذي حدد فيه قائمة مصادر إيرادات الصندوق، ومجالات النفقات المرتبطة به كما يلي:[1]

**1 -الإيرادات:**

تضم ما يلي:

- تخصيصات ميزانية الدولة؛
- الموارد شبه الجبائية؛
- موارد التوظيف؛
- الهبات والوصايا؛
- كل الموارد الأخرى والمساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع.

**2 -باب النفقات:**

- وتضم ما يلي:
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج المردودية الفلاحية وكذلك تنميته وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عملية التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- الإعانات برسم تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما يتعلق منها بالحبوب وبذورها؛

(1) – المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 مؤرخ في 30 ماي 2000، محدد كيفيات تسيير حساب FNBDA، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 31 بتاريخ 2000/06/04 ص08.

- الإعانات برسم حماية دخل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛
- الإعانات برسم تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الجدول الموالي يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية خلال فترة نشاطه (2000 – 2005).

**جدول رقم (1)**: يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية خلال فترة نشاطه.

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **رصيد بداية كل سنة** | 2432 | 14144 | 11137 | 00 | 21 | 623 |
| **مخصصات ميزانية الدولة** | 18410 | 19200 | 24800 | 44400 | 40000 | 27500 |
| **مخصصات أخرى** | 302 | 1293 | 1969 | 1083 | 1102 | 1317 |
| **مجموع مخصصات الصندوق** | 21145 | 34637 | 37407 | 45483 | 41123 | 29441 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف CNMA** | 7000 | 23500 | 34407 | 44861 | 33500 | 21000 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف BADR** | 00 | 00 | 3000 | 600 | 7000 | 6500 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف CNMA وBADR** | 7000 | 23500 | 87407 | 45461 | 40500 | 27500 |
| **رصيد نهاية السنة** | 14144 | 11137 | 00 | 21 | 623 | 1941 |

الشكل أدناه يوضح أكثر تطور إجمالي مخصصات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية الفلاحية

**الشكل رقم (05)**: تطور إجمالي مخططات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

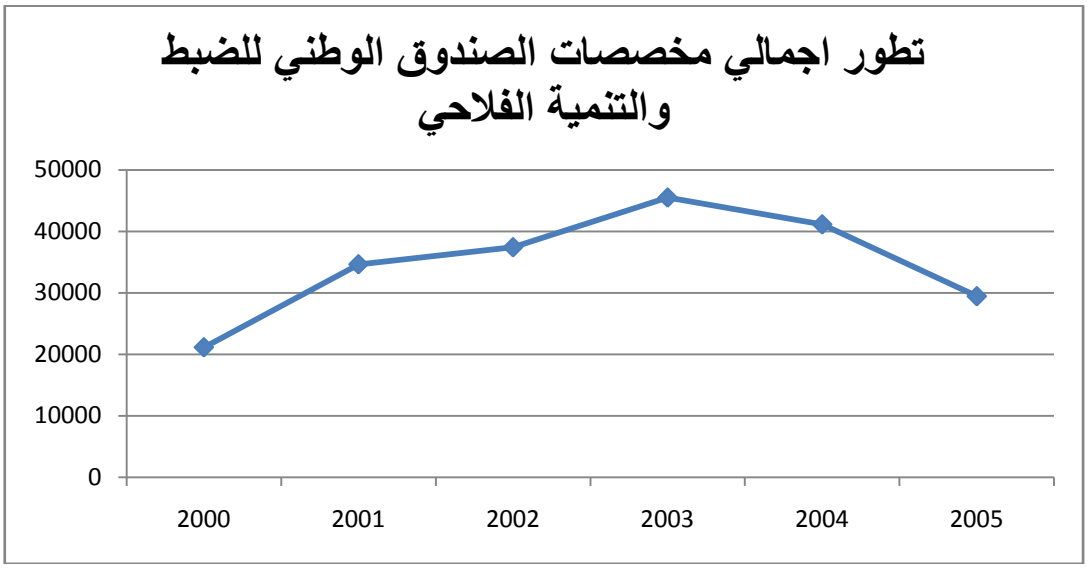


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه مجموع مخصصات الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية عرف ارتفاعا في السنوات الأربع الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث انتقل مجموع مخصصات الصندوق من 21145 مليون دج سنة 2000 إلى 45483 مليون دج سنة 2003 وهذا راجع لزيادة مخصصات ميزانية الدولة وكذا المخصصات الأخرى، بالإضافة إلى عدم استغلال هذه المخصصات من قبل الجهات المختصة مما أدى إلى ارتفاع رصيد نهاية كل سنة الذي يحول إلى السنة المقبلة، وهو ما يبينه حجم المدفوعات الحقيقة للدعم من طرف CNMA و BADR حيث انتقل من 7000 مليون دج سنة 2000 إلى 45461 مليون دج سنة 2003، غير أنه وابتداءا من سنة 2004 عرفت مجموع مخصصات الصندوق انخفاضا، وهذا راجع إلى استخدام كل مخصصات الحساب بالإضافة إلى انخفاض مخصصات ميزانية الدولة خلال هاتين السنتين، رغم ارتفاع المخصصات الأخرى لكل من سنتي 2004 و2005 مقارنة بسنة 2003.

**ثانيا: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي**

أنشئ الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ( FNDIA) بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة (302-067) ويتخصص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط المتمثلة في:

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

– تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الزراعي؛

– المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

**الجدول رقم (02)**: يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|
| **رصيد بداية كل سنة** | 1941 | 5335 | 18945 | 49788 |
| **مخصصات ميزانية الدولة** | 36089 | 18697 | 39009 | 7739 |
| **مخصصات أخرى** | 1304 | 913 | 1299 | 1254 |
| **مجموع مخصصات الصندوق** | 39335 | 24945 | 59254 | 58781 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف CNMA** | 6000 | 00 | 1063 | 525 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف BADR** | 28000 | 6000 | 8402 | 9125 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف CNMA وBADR** | 34000 | 60000 | 9465 | 9650 |
| **رصيد نهاية السنة** | 5335 | 18945 | 49788 | 49131 |

الشكل أدناه يوضح أكثر تطور إجمالي مخصصات الصندوق لتنمية الاستثمار

**الشكل رقم (06)**: يوضح تطور المخصصات المالية للصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.

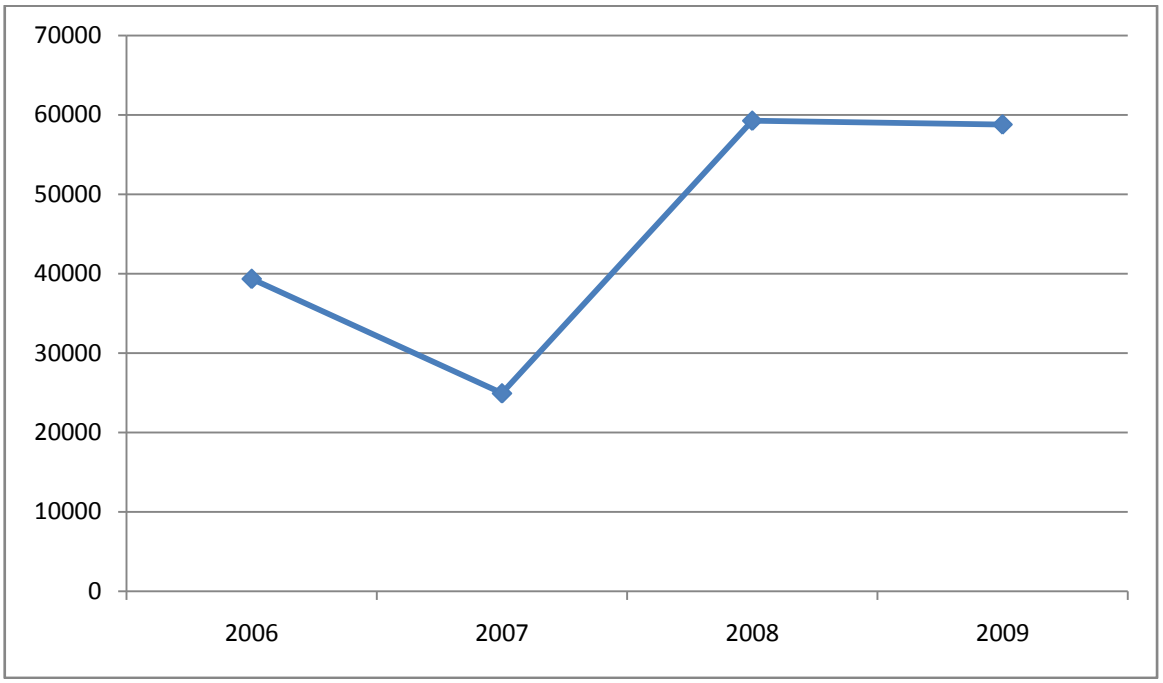


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06) أن مجموع مخصصات الصندوق عرفت تذبذب من سنة لأخرى، حيث شهدت انخفاضا سنة 2007 بقيمة 14390 مليون دج مقارنة بسنة 2006 لترتفع سنة 2008 لتصل إلى 59254 مليون دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة مخصصات ميزانية الدولة إضافة إلى زيادة قيمة المخصصات الأخرى، إلا أن إجمال مخصصات الصندوق قد شهدت انخفاض سنة 2009 بقيمة 473 مليون دج مقارنة بنسبة 2008، ويرجع ذلك للانخفاض الملحوظ الذي شهدته قيمة مخصصات الدولة للصندوق التي انخفضت بقيمة 31270 سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، إلا أن ارتفاع رصيد نهاية السنة 2008 والذي بلغ 49788 مليون دج والذي يرجع إلى عدم استغلال هذه المخصصات من قبل الجهات المختصة نظرا لضعف عدد المشاريع في هذا المجال وكذا عدم توفر الشروط المطلوبة في المشاريع الأخرى، الذي يحول إلى السنة المقبلة (سنة 2009) وهذا ما يجعل قيمة إجمالي مخصصات الصندوق تنخفض بقيمة 473 مليون دج فقط.

**ثالثا: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي**

أنشئ الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA) بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ليعمل على تثمين المنتجات الفلاحية وهذا ما يحدده القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أفريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة فيما يلي:

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لا سيما الحبوب والحليب.

- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية، وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل، تقديم المنحة عند إنتاج وجمع وتحويل المنتجات الفلاحية التالية: الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، الفليفلة، الجلبان، الفاصوليا، البطاطيس، البصل، الثوم، الكرنب، الجزر، الفت، الفطر، الفول، الحمص، العدس، الحمضيات، التين، الزيتون، التفاح، الأجاص، اللوز، الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب، السفرجل، الفراولة، العلف، القمح والشعير.
- المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي؛
- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

الجدول الموالي يوضح مخصصات ميزانية الدولة الموجه للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

**جدول رقم (03)**: تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجه للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| **رصيد بداية كل سنة** | 00 | 8500 | 00 | 2500 | 9000 |
| **مخصصات ميزانية الدولة** | 8500 | 00 | 8500 | 12000 | 3000 |
| **مخصصات أخرى** | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| **مجموع مخصصات الصندوق** | 8500 | 8500 | 8500 | 14500 | 12000 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف CNMA** | 00 | 8500 | 6000 | 5500 | 6140 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف BADR** | 00 | 00 | 00 | 00 | 3774 |
| **المدفوعات الحقيقة من طرف CNMA وBADR** | 00 | 8500 | 6000 | 5500 | 9914 |
| رصيد نهاية السنة | 8500 | 00 | 2500 | 9000 | 2085 |

الشكل أدناه يوضح أكثر تطور إجمالي مخصصات الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

**الشكل رقم (07)**: تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجه للصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

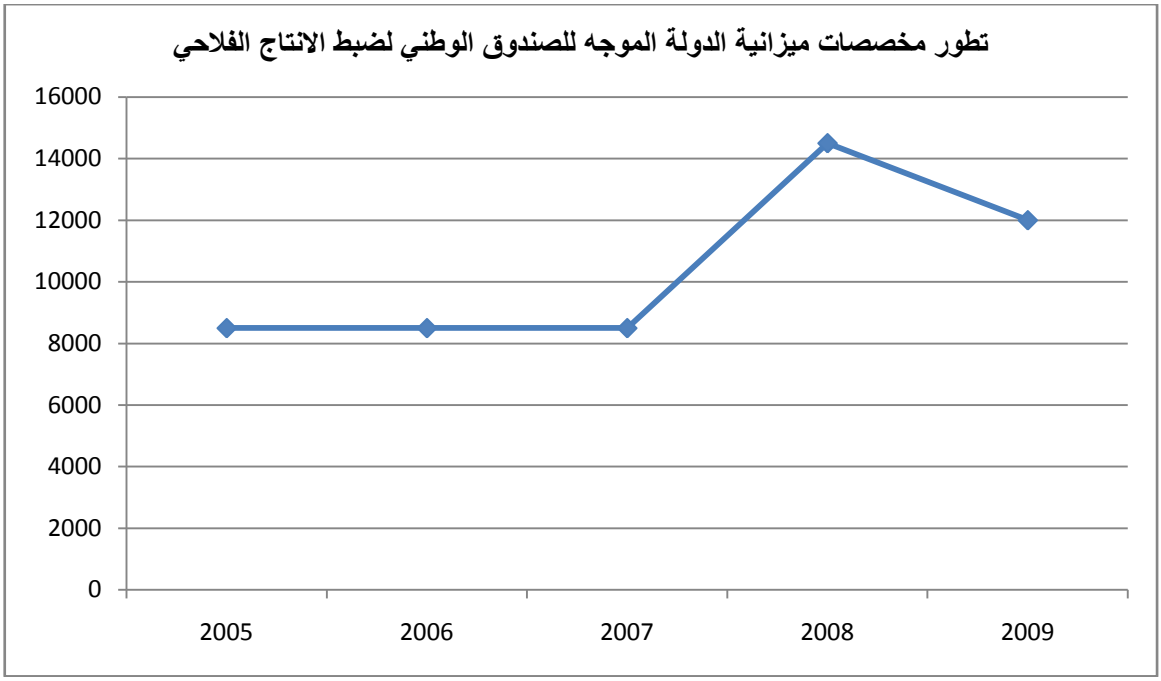


**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول.

من الجدول والبيان نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي عرف ثباتا في السنوات 2005، 2006، 2007 بمبلغ 8500 مليون دج لكل سنة، غير أن المبلغ عرف ارتفاعا سنة 2008 لتبلغ قيمة مجموع مخصصات الصندوق 14500 مليون دج بزيادة تقدر ب 6000 مليون دج، ويعود ذلك للارتفاع الذي شهدته مخصصات ميزانية الدولة لهذه السنة، إلا أن قيمة مجموع مخصصات الصندوق عاودت الانخفاض سنة 2009 لتبلغ قيمتها 12000 مليون دج بانخفاض بقدر ب 2500 مليون دج ويعود ذلك للانخفاض الذي شهدته قيمة مخصصات ميزانية الدولة.

## المطلب الثاني: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر

بهدف إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي، يجب عدم اعتبار الأموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، لكن يمكن أن تكون مساهمة من السلطات العمومية تضاف لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين وكذا عن طريق التمويل البنكي.

ففي بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، وبعدها انظم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليصبح حاليا البنك الوحيد الذي يمول القطاع الفلاحي ومن خلال هذا المطلب سنتناول كلا من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنتطرق إليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

**أولا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**

أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بموجب الأمر 72-64 بالاستناد للأمر 72-23 الخاص بالقانون للتعاونيات، مارس منذ إنشائه عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية ومن أجل الاستجابة للتنظيمات الجديدة الخاصة بالإنتاج الفلاحي أوكلت للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مهام أخرى تطبيقا للمرسوم 95-97 الصادر في 1995/07/23 وقد عرف الصندوق على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي وهذا بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99-97 والمؤرخ في 1999/11/30 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والعلاقة القانونية التنظيمية فيما بينهما، وتم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي بموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 05-02 المؤرخ في 2005/03/05 قد منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع شركة القرض التعاوني الفلاحي ذات أسهم (CNMA – Banque spa).[1]

الجدول الموالي يوضح قيمة المدفوعات الحقيقية من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لكل صندوق.

**جدول رقم ( 04)**: يوضح قيمة المدفوعات الحقيقة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لكل صندوق من سنة 2000 إلى سنة 2009. الوحدة: مليون دج.

| | FNRDA | FNDIA | FNRPA | FDRMUTC | FPZPP | FLBPPS | إجمالي المبالغ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 7000 | // | // | 8000 | 00 | // | 15000 |
| 2001 | 23500 | // | // | 00 | 357 | // | 23857 |
| 2002 | 34407 | // | // | 10000 | 163 | 00 | 44570 |
| 2003 | 44861 | // | // | 2000 | 22 | 00 | 46883 |
| 2004 | 33500 | // | // | 7840 | 260 | | 41600 |
| 2005 | 21000 | // | 00 | 9000 | 185 | 00 | 30185 |
| 2006 | // | 6000 | 8500 | 6500 | 714 | 2000 | 23714 |
| 2007 | // | 00 | 6000 | 5534 | 508 | 00 | 12042 |
| 2008 | // | 1063 | 5500 | 00 | 716 | 1000 | 8279 |
| 2009 | // | 525 | 6140 | 700 | 753 | 00 | 8118 |
| إجمالي المبالغ | 164268 | 7588 | 26140 | 49574 | 3678 | 3000 | 254248 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على مذكرة غردي

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 مرجع سابق، ص 30.

**الشكل رقم (08)**: يوضح تطور إجمالي المبالغ المدفوعة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000 – 2009).

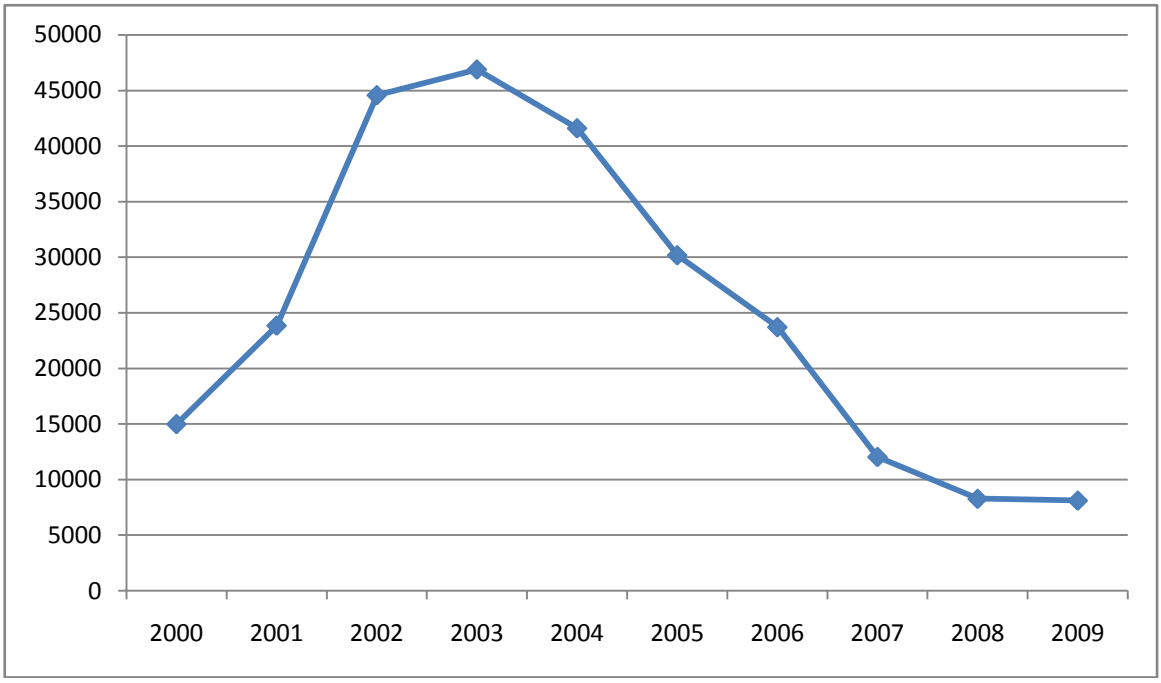


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

**الشكل رقم (08)**: يوضح قيمة المدفوعات الحقيقة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لكل صندوق من سنة 2000 إلى سنة 2009.

من خلال الشكل رقم ( 08) نلاحظ ارتفاع إجمالي المبالغ المدفوعة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للقطاع الفلاحي سنة 2000 إلى غاية سنة 2004، حيث بلغت إجمالي المبالغ المدفوعة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 2003 قيمة 46883 مليون دج بعد أن كانت قيمتها 1500 مليون دج سنة 2000 ويرجع هذا الارتفاع إلى الجهود التي بذلتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الريفية ومدى إقبال الفلاحين على صناديق الدعم المخصصة للقطاع الفلاحي، لتشهد بعدها قيمة إجمالي المبالغ المدفوعة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي انخفاضا طفيفا سنتي 2004 و 2005، ويرجع ذلك إلى أن الدولة أصبحت أكثر حرصا في منحها الدعم وذلك عن طريق اختيارها للمشاريع المنتجة، إلا أنه ومنذ سنة 2005 خفضت الدولة نسبة دعم المشاريع الفلاحية من نسبة 100% في سنة 2000 إلى 70% سنة 2005 مما أدى إلى انخفاض قيمة الدعم المقدمة من طرف الدولة وبالتالي انخفاض قيمة إجمالي المبالغ المدفوعة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

**ثانيا: التمويل التأجيري للقطاع الفلاحي بواسطة الشركة الجزائرية**

تأسست الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات SALEM[1] طبقا لأحكام الأمر 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار 97-03 حيث رأسمالها 1.65 مليار دينار جزائري، يعود 1 مليار دينار للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و 650 مليون دج من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقد تم إنشاء هذه الشركة بهدف ترقية الاستثمارات الوطنية وتشجيع الإنتاج الوطني.
والجدول الموالي يوضح الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية.

**جدول رقم (05)**: الاستثمارات المحققة باستعمال الاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية خلال فترة نشاطها

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|
| مجموع الاستثمارات ممولة بالقرض الايجاري | 661,22 | 1849,87 | 441,87 | 274,56 |

**المصدر**:إحصائيات الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات، إحصائيات الفترة 2004-2007.

من خلال الجدول رقم ( 11) أعلاه، نلاحظ انتعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي بالاعتماد على التمويل التاجيري إذ وصلت الاستثمارات المحققة على المستوى الوطني سنة 2004 إلى 661.22 مليون دج لترتفع سنة 2005 لتصل إلى 1849.87 مليون دج بنسبة زيادة تقدر بحوالي 180% مقارنة بسنة 2004 إلا أنه وابتدءا من سنة 2006 شهدت الاستثمارات المحققة بالاعتماد الإيجاري لاستئجار المعدات والآلات الفلاحية انخفاضا، حيث بلغ إجمالي استثمارات لهذه السنة 441.87 مليون دج وذلك بانخفاض يقدر بـ 1407.99 مليون دج، حيث أصبحت الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات أكثر حرصا في منحها القروض، نتيجة عدم سداد الفلاحين للقروض الممنوحة حيث بلغت نسبة الأقساط غير المسددة سنة 2006 حوالي 100% من إجمالي القروض الممنوحة مما أثر أيضا على القروض الممنوحة سنة 2007 لتشهد انخفاضا يقدر بـ 167.30 مليون دج مقارنة بسنة 2006، وابتدءا من سنة 2008 توقفت شركة "SALEM" عن منح القروض بسبب الديون المتراكمة عليها الناتجة عن عدم سداد القروض من طرف الفلاحين فشركة " SALEM" عندما تم تحديد بوضوح مجال نشاطها في سنة 2000 وهو تمويل النشاط الفلاحي والصيد البحري عن طريق القرض الإيجاري، جعلها تتحول إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، هذه الوضعية سببت المشاكل والمتاعب للشركة، التي لم تمكن من الموائمة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية

[1] SALEM : societés Algérienne de leasing mobiliser

والمهام الاجتماعية للدولة ولهذا كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس خاصة بعد إعلان رئيس الحكومة بوضوح أن شركة "SALEM" و "CNMA – Banque" معرضتين لسحب الرخصة بسبب النتائج السيئة وسوء التسيير.

**المطلب الثالث: العيوب الهيكلية للقطاع الفلاحي الجزائري وأثرها على فعالية سياسة التمويل**

يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر معوقات ومشاكل أثرت على فعالية سياسة التمويل، ولعل أهمها مشكل العقار بالإضافة إلى النقص الكبير في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية المكملة للقطاع الفلاحي. كما أن معظم المساحات الزراعية في الجزائر تعتمد في ري المزروعات على الأمطار بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في نوعية اليد العاملة في القطاع الفلاحي.

**أولا: مشكل العقار الفلاحي**

إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي، يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، إذ أن أهم الصعوبات التي تواجه القطاع هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرات، وبالذات العلاقة مع المنظومة البنكية التي تطلب للقروض، وهذا راجع للإصلاحات العديدة التي مست القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، حيث قامت الدولة بتنظيم ملكية الأراضي الفلاحية.

**1 -السياسات العقارية في ظل التوجه الاشتراكي:**

قامت الدولة خلال هذه الفترة بإصدار قوانين وتشريعات تنظم طريقة الحيازة على الأراضي الفلاحية تتماشى وتوجه الدولة خلال تلك الفترة.

أ -**نظام تسيير الذاتي:** هو عملية تجميع للأراضي الخصبة في شكل مستغلات فلاحية كبيرة من حيث المساحة وقليلة من حيث العدد، حيث أن مواثيق الثورة التحريرية قد نصت على ضرورة إجراء تعديلات جذرية في المحيط الريفي والنهوض بالقطاع الفلاحي بعد هجرة المعمرين للأراضي الفلاحية التي كانوا يستغلونها لصالحهم ووضع العمال الجزائريين أيديهم عليها بشكل جماعي.[1]

ب -**نظام الثورة الزراعية:** كانت الاشتراكية هي النهج الذي اختارته الجزائر، والذي كان سببا في ظهور الثورة الزراعية، وهي عبارة عن مجموعة من التعاونيات الهدف منها إعطاء توازن بين مختلف القطاعات الزراعية.[2] وتتمثل أهداف الثورة الزراعية فيما يلي:

- إحداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد ؛
- إعادة توزيع الأراضي وتنظيم المزارعين ووضع شروط ترقيتهم؛
- قلب الأوضاع القائمة للملكية العقارية الواسعة؛

---

[1] – منية خليفة، **"القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 149.

[2] – عمر صدوق، **محاضرات قانون الثورة الزراعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص45.

– تصفية أثار الاستعمار والقضاء على الاستغلال بكل أشكاله، وذلك بإعادة إنشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس مبدأ "الأرض لمن يخدمها".[1]

ت – **إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:** حيث تم إجراء إعادة الهيكلة عبر مرحلتين:

– **إعادة هيكلة حق الانتفاع:** لقد نجمت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي عن صدور التعليمة الوزارية رقم 81-14 وذلك في 14 مارس 19981 وتتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدامى المجاهدين، وقد حاولت هذه التعليمة وضع الأطر والأدوات بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية، فقامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي بإنشاء حوالي 3729 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.[2]

– **إعادة هيكلة حق الملكية:** إن استصلاح الأراضي الزراعية طبقا للقانون رقم 83-18 الصادر في 1983/08/13 المتضمن الملكية العقارية، يمنح للمواطنين اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل من يستصلح أرضا بوسائله الخاصة.

ما يمكن استنتاجه من هذين الهدفين هو العمل على توسيع الأراضي الفلاحية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المجال الفلاحي وحيازة الملكية لا يمكن أن تكون إلا في الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح والمدرجة ضمن الملكية العامة، والممكن استخدامها بعد إجراء الاستصلاح، وبعد ذلك يمكن نقل الملكية للقائم بالأعمال مقابل دينار رمزي يدفع لخزينة الدولة، فيمكن للمستصلح أن يدعم من قبل الدولة في شكل مساهمات قابلة للتسديد، وذلك في شكل اعتمادات مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح.

2 –**السياسات العقارية في ظل التوجه الرأسمالي:** إن المشاكل التي تعاني منها المزارع الاشتراكية بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات التي أصبحت تستهلك جزء كبيرا من الصادرات النفطية، دفع الدولة لإيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها القطاع الفلاحي.

أ –**تنظيم المستثمرات الفلاحية:**

تماشيا مع ضرورة ابتعاد الدولة عن التسيير المباشر للنشاط الاقتصادي والعمل على تشجيع المبادرات، بات من الضروري أن تتجه الجزائر نحو نمط آخر، حيث اختار المشرع نظام "المستثمرات الفلاحية" كنمط جديد لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة من خلال القانون رقم 87-19 المؤرخ في 1987/12/08.

وحسب المادة الأولى من نفس القانون تندرج الأهداف التالية للمستثمرات الفلاحية:

---

[1] – مرجع نفسه، ص 16.

[2] – منية خليفة، مرجع سابق، ص 152.

- تحديد حقوق وواجبات ومسؤولية المنتجين.
- تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية.
- توزيع عقاري للمستثمرات الفلاحية ليسهل التحكم فيها واستغلالها على الوجه الأكمل.
- رفع الإنتاج والإنتاجية من اجل تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.[1]
- إقامة علاقة بين دخل المنتجين الفلاحين وحاصل الإنتاج.

**قانون التوجيه العقاري 90-25:**

بعد مرور أقل من سنتين من إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية (انتهت العملية في صيف 1988) اتضح أن الاستقلالية التي منحها القانون للمستفيد عندما أكد أنه لا أحد يجب أن يتدخل في إدارة وتسيير المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، قد أسيئ فهمها وان حق الانتفاع الدائم بالأرض لم يكن كافيا لإقناع المستفيدين بالتفاني في استثمار الأراضي والمحافظة عليها والعقار الفلاحي رغم الإصلاحات العديدة لازال يعاني من التعديلات والنزاعات التي تعيق بعث التنمية الزراعية، ولعلاج هذه الأوضاع صدر القانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري، حيث تدور التدابير المقررة حول المحاور التالية:

- حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي.
- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية.[2]

**ثانيا: مشاكل أخرى متعلقة بالقطاع الفلاحي**

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من تناقضات هيكلية أعاقت وتيرة التنمية الفلاحية وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها:

**1 -وضعية المكننة في القطاع الفلاحي:**

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة هذا القطاع وإذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فان أسبابها هي التي اختلفت ففي ظل التخطيط المركزي كانت الأسعار محددة إداريا، مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتسوق بأسعار عالية في السوق السوداء، يعجز الفلاح عن اقتنائها، لارتفاع أسعارها من جهة وصعوبة الحصول على القرض من جهة ثانية، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية وما انجر عنها من تبرير للمتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها الأسعار ورفع الدعم، مما عرض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات

---

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون ر 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، العدد 50 سنة 1987

[2] – رابح زبيري، **"الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص43.

وجعلت الفلاحين عاجزين عن اقتناءها[1]. وابتداء من سنة 2000 عرفت حظيرة العتاد الفلاحي تطورا في الكم والنوع، وبفضل القروض التي قدمتها الدولة للفلاحين من اجل شراء ما يحتاجونه من عتاد فلاحي، وكانت هذه القروض بمعدلات فائدة منخفضة، وفي بعض الأحيان كانت تقدم القروض بدون فوائد، في إطار دعم الدولة من اجل تجديد وعصرنة العتاد الفلاحي، حيث تشير الإحصائيات بالنسبة لموسهم 2011/2010 أن حجم الأسمدة بلغ أكثر من 257.516 طن مقابل 238.976 طن في موسم 2010/2009، أما بالنسبة لوحدات الحرث الآلية فبلغت حوالي 7829 جرارا جديدا سنة 2011 تمثل 11% من الحظيرة الوطنية للجرارات و1252 آلة حاصدة دارسة وبلغت 6% من الحظيرة الوطنية للحصد والدرس.[2]

والجدول الموالي يوضح تطور حظيرة العتاد الفلاحي في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2007.

**الجدول(06)**: تطور حظيرة العتاد الفلاحي في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2007

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجرارات | 93135 | 94028 | 95361 | 95963 | 97215 | 97799 | 98399 | 99594 |
| آلة الحصاد | 8147 | 8151 | 8162 | 8193 | 8218 | 8278 | 8352 | 8488 |
| الأدوات الزراعية | 162030 | 162475 | 163383 | 164056 | 164114 | 164264 | 164514 | 165788 |
| آلة العلف | 63137 | 63901 | 65566 | 67247 | 67294 | 67344 | 67414 | 67883 |
| آلات النقل | 111676 | 112440 | 114105 | 115810 | 16984 | 115972 | 116122 | 117550 |
| آلات الرش | 16176 | 16413 | 16835 | 16961 | 16984 | 17024 | 17089 | 17164 |
| آلات المعالجة | 14052 | 14077 | 14188 | 14942 | 14972 | 15022 | 15092 | 15274 |

**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإنتاج الفلاحي، وثائق داخلية منم سنة (2000-2007).

من خلال الجدول نلاحظ ان الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي، والتي تتكون من الجرارات، آلات الحصاد، الأدوات الزراعية، آلات العلف، آلات النقل، آلات الرش وآلات المعالجة، عرفت تطورا من سنة إلى اخرى، حيث انتقل عدد الجرارات من 93135 جرار سنة 2000 إلى 99594 جرار سنة 2007، بينما آلات الآلات الحاصدة انتقلت من 8147 آلة سنة 2000 إلى 8488 سنة 2007، وبلغت الأدوات الزراعية 165788 سنة 2007، أما بالنسبة لآلات العلف فانتقلت من 6337 سنة 2000 إلى 97883 سنة 2007، بينما انتقلت آلات النقل من 111676 سنة 2000 إلى 117550 سنة 2007، وبالنسبة لآلات الرش فانتقلت من 16176 سنة 2000 إلى 17164 سنة 2007، بينما آلات المعالجة انتقلت من 14052 سنة 2000 إلى 15274 سنة 2007، وترجع تلك الزيادة في الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي إلى سياسة الدعم التي قامت بها الحكومة في ظل المخطط الوطني للتنمية الوطنية.

[1] – أحمد باشي، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، العدد 02، سنة 2003، ص 112.

[2] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو 2012، ص 22.

**والجدول رقم( 07)** يوضح تطور استخدام الأسمدة في القطاع الفلاحي في الجزائر من قاموسم الفلاحي 2009/2008 إلى الموسم الفلاحي 2012/2011.

**الجدول (07)**: تطور استخدام الأسمدة في القطاع الفلاحي في الجزائر

**الوحدة**: الطن

| نوع الأسمدة | 2009/2008 | 2010/2009 | 2011/2010 | 2012/2011 |
|---|---|---|---|---|
| أسمدة آزوتية | 47600 | 92000 | 87352 | 79696,33 |
| أسمدة فوسفاتية | 76600 | 51600 | 27511 | 36456,90 |
| أسمدة البوتاسيوم | 9100 | 4600 | 4457 | 575,10 |
| أسمدة مركبة | 39500 | 90800 | 137695 | 157623,90 |
| أسمدة ثنائية | | | | 26598 |
| مجموع الأسمدة | 172800 | 239000 | 257516 | 300950 |

**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإنتاج الفلاحي، وثائق داخلية من الموسم الفلاحي(2009/2008 إلى 2012/2011)

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الأسمدة عرف تطور من سنة إلى أخرى، حيث شهد إجمالي الأسمدة ارتفاعا في الموسم الفلاحي 2010/2009 بقيمة 66200طن مقارنة بالموسم الفلاحي 2009/2008 وذلك بنسبة ارتفاع تقدر ب 27,69%، لترتفع مرة أخرى في الموسم الفلاحي 2011/2010 وتبلغ 257516 طن بنسبة زيادة تقدر ب 7% مقارنة بالموسم الفلاحي 2010/2009، إما في الموسم الفلاحي 2012/2011 فقد بلغت 300950طن بنسبة زيادة تقدر بـ 14,43 مقارنة بالموسم الفلاحي 2011/2010.

**ثانيا: القطاع الفلاحي ومشكلة الري:**

تكتسي المياه دورا أساسيا في عملية الإنتاج الزراعي، حيث تعتبر من المحددات الأساسية لنوعيته وحجمه، والملاحظ ان معظم الزراعات الحديثة والمتطورة تستعمل تقنيات الري والسقي المختلفة، وبهذا أعطت استقلالا نوعا ما للإنتاج الزراعي عن الظروف المناخية، إلا ان معظم المساحات الزراعية تعتمد في ريها على الأمطار، وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة ومن حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها عبر المناطق.

وحسب الإحصائيات المتوفرة، فان حجم المياه في الجزائر يقدر بنحو 20 مليار متر مكعب، والتي تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة، منها حوالي 17 مليار متر مكعب من المياه الجوفية.[1]

[1] – فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 260.

كما تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، إضافة إلى تحلية ماء البحر المالحة، وقد أقيمت في هذا الصدد مشاريع معتبرة لتحلية مياه البحر وبخاصة في منطقتي الغرب والوسط، نظرا لأنهما تعرف ندرة مطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية للبلاد. وبالنسبة لنظم الري الحديثة فتستفيد منها حوالي 10% من المساحة المروية، والتي تستخدم في ذلك نظم الري بالرش أو بالتقطير، أو الري المحوري، وترجم هذا الارتفاع المحسوس في المساحة المسقية من 359,163 هكتار 2009 إلى 449,224 هكتار في 2011اي بزيادة 90,061 هكتار.[1]

والجدول الموالي يوضح تقنيات السقي الحديثة المستخدمة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الموسم الفلاحي 2012/2011.

**الجدول رقم( 08)**: تقنيات السقي الحديثة المستخدمة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الموسم الفلاحي 2012/2011

| تقنيات السقي | المساحة بالهكتار | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| الرش المحوري | 578846 | 55 |
| الرش العادي | 263148 | 25 |
| التقطير | 211529 | 20 |
| المجموع | 1053523 | 100 |

**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الدراسات العامة في الري الفلاحي، وثائق داخلية للموسم الفلاحي 2012/2011.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة 55 من تقنيات السقي الحديثة المستخدمة في القطاع الفلاحي هي عبارة عن الرش المحوري، إما بالنسبة للرش العادي فبلغت نسبة استخدامها 25 إما تقنية الرش بالتقطير فبلغت 20.

وبخصوص ندرة المياه بصفة عامة في الجزائر، يحذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقريره لسنة 2005 من ان المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين سنتي 2010 و 2025 إذ تصبح لا تلبي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك، وبالطبع سيكون لندرة المياه إلى جانب التسيير غير الفعال انعكاسات سلبية على كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته.[2]

**ثالثا: التشغيل في القطاع الفلاحي وأثر التأطير على تنمية القطاع:**

اتجهت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال إلى تطوير القطاع الصناعي على حساب غيره ممن القطاعات الأخرى، وهذا ما أدى إلى نزوح اليد العاملة من القطاع الفلاحي للعمل في المدن في مختلف الأنشطة الأخرى

[1] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو 2012، ص22.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من اجل عقد النمو، جويلية 2005، ص53.

خارج الفلاحة، وابتداء من سنة 2000 عرفت اليد العاملة ارتفاعا كبيرا، نظرا للاهتمام الذي أعطي لهذا القطاع من خلال البرامج التي استفاد منها، في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي زاد من حيوية ونشاط القطاع، حيث وصلا اليد العاملة في القطاع الفلاحي خلال سنة 2008 إلى 224406 عامل،[1] أما سنة 2012 فقد بلغت اليد العاملة 2467351 عامل.[2] يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة في هذا القطاع، والتي تعاني نقصا في معرفتها بأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الفلاحي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية. والجدول الموالي يلخص توزيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي حسب البرامج خلال الموسم الفلاحي 2012/2011.

**الجدول رقم (09)**: توزيع اليد العاملة في القطاع الفلاحي حسب البرامج خلال الموسم الفلاحي 2012/2011

| البرامج | عدد المستثمرات | المساحة الصالحة للزراعة | اليد العاملة المستعملة |
|---|---|---|---|
| حق الامتياز | 26671 | 523505 | 82607 |
| مستثمرات جماعية في طور التغيير | 34361 | 1347019 | 222915 |
| مستثمرات فردية في طور التغيير | 39560 | 419756 | 83178 |
| مستثمرات فردية( عرش، بلدية) | 71007 | 727795 | 142512 |
| مستثمرات خاصة | 762960 | 4415370 | 1484063 |
| الاستصلاح عن طريق الامتياز | 2161 | 111156 | 34149 |
| الاستصلاح عن طريق الحيازة | 77382 | 399707 | 158959 |
| مستثمرات ناتجة من برامج الغابات | 4711 | 16055 | 7194 |
| مزارع نموذجية | 167 | 105975 | 7912 |
| محطات تجريبية | 60 | 4878 | 1668 |
| مرابين من دون أرض | 127673 | 1649 | 233236 |
| مستثمرات اخرى | 3850 | 209505 | 8958 |
| المجموع | 1174599 | 8110231 | 2467351 |

**المصدر**: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية، وثائق داخلية، للموسم الفلاحي 2012-2011

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكاتب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد 29، سنة 2009، ص04

[2] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية، وثائق داخلية.

**أولا: تطور سياسة الدعم في الصناديق الأخرى الخاصة بالقطاع الفلاحي في الجزائر:**

إضافة إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الذي تحول بموجب إصلاح 2005 إلى الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ثم إنشاء عدد من الصناديق لدعم القطاع وتنميته وتوجيهه من خلال المساعدات والإعانات التي تمنحها الدولة له وتتمثل هذه الصناديق فيما يلي:

**1. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:**

أنشئ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز()، بمقتضى القانون 11-02 المؤرخ في 24ديسمبر 2002 ليحل محل صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 ، ويهدف إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي ، واستغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، وهو يختص في دعم وإعانة النشاطات التالية[1]:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج تثمين المنتجات الفلاحية؛
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه والتزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول في محيط الأراضي، انجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الخاصة بالدراسات والمقارنة والتكوين والتنشيط؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لانجاز المشاريع ذات العلاقة مع أ هداف الصندوق منها:

إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، توضبي الفواكه والخضر وتحويلها، تأدية خدمة وخدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية).

والجدول الموالي يوضح تطور إجمالي مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 07 ربيع الأول 1424 الموافق ل 08يونيو 2003، ص ص 20 22 .23

**الجدول رقم(10)**: تطور مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

الوحدة: مليون دينار جزائري

| | رصيد بداية كل سنة | مخصصات ميزانية الدولة | مخصصات أخرى | مجموع مخصصات الصندوق | المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA | المدفوعات الحقيقية من طرف BADR | المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA ,BADR و | رصيد نهاية السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 4000 | 10000 | 00 | 14000 | 8000 | 00 | 8000 | 6000 |
| 2001 | 6000 | 4000 | 00 | 10000 | 00 | 00 | 00 | 10000 |
| 2002 | 10000 | 00 | 00 | 10000 | 10000 | 00 | 10000 | 00 |
| 2003 | 00 | 2000 | 00 | 2000 | 2000 | 00 | 2000 | 00 |
| 2004 | 00 | 8840 | 00 | 8840 | 7840 | 1000 | 8840 | 00 |
| 2005 | 00 | 13000 | 00 | 13000 | 9000 | 4000 | 13000 | 00 |
| 2006 | 00 | 14279 | 00 | 14279 | 6500 | 00 | 6500 | 7780 |
| 2007 | 7780 | 6124 | 00 | 13904 | 5534 | 2400 | 7934 | 5970 |
| 2008 | 5970 | 9300 | 00 | 15270 | 00 | 1000 | 1000 | 14270 |
| 2009 | 14270 | 2250 | 00 | 16520 | 700 | 3050 | 3750 | 12770 |

**Source** : DAM ,MADR ;situation de trésorerie du compte d'affectation spéciale n° 302 -111 FDRMVTC compter de 2002

والشكل ادن يوضح اكسر تطور أجمالي مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق امتياز:

**الشكل( 09)**: تطور أجمالي مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق امتياز

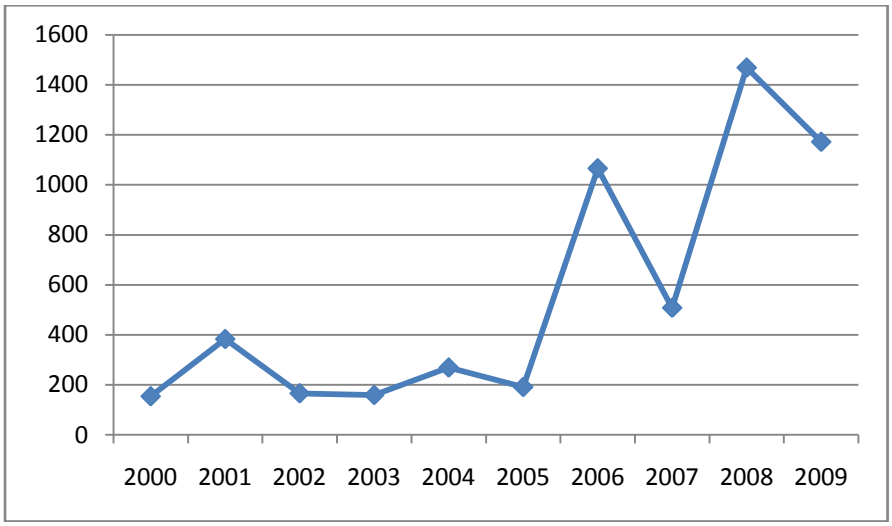


**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول ( 10) أن مجموع مخصصات الصندوق عرفت تذبذبا من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 14000 مليون دج سنة 2000 إلى 10000 مليون دج سنة 2009 وذلك بانخفاض تقدر قيمته ب 4000مليون دج مقارنة بسنة 2000، ويرجع السبب في ذلك الانخفاض الذي شهدته قيمة مخصصات ميزانية الدولة خلال سنة 2001، لتشهد ثبات سنة 2002 بقيمة 10000 مليون دج، إلا أن مجموع مخصصات الصندوق شهدت انخفاضا بقيمة 8000 مليون دج خلال سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، ويعود ذلك الانخفاض إلى استغلال كل مخصصات ميزانية الدولة خلال سنة 2002، وهو ما توضحه المدفوعات الحقيقية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي( CNMA)، إلا انه وابتداء من سنة 2003 والى غاية 2009 عرفت مجموع مخصصات صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ارتفاعا لتسجل سنة 2009 قيمة 16520دج.

**2. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتي:**

أنشئ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية () بموجب قانون المالية لسنة 2000، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 119-2000 المؤرخ في 30 ماي سنة 2000، والمعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم 302-71 ويهدف إلى:[1]

- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية، التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛

(1) – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 26 صفر 1421 الموافق ل30ماي 2000، الجريدة الرسمية ، العدد 53الصادرة في 27 جمادى الأولى 1421 الموافق ل27 أوت 2000، ص ص26 -27.

- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني الجهوي؛
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عملية التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات).

والجدول الموالي يوضح تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

**الجدول رقم (11)**: تطور مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية

الوحدة: مليون جزائري

| | رصيد بداية كل سنة | مخصصات ميزانية الدولة | مخصصات أخرى | مجموع مخصصات الصندوق | المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA | المدفوعات الحقيقية من طرف BADR | المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA وBADR | رصيد نهاية السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 00 | 70 | 84 | 154 | 00 | 00 | 00 | 154 |
| 2001 | 154 | 170 | 58 | 383 | 357 | 00 | 357 | 25 |
| 2002 | 25 | 110 | 30 | 166 | 163 | 00 | 163 | 03 |
| 2003 | 03 | 110 | 45 | 159 | 22 | 00 | 22 | 136 |
| 2004 | 136 | 110 | 23 | 269 | 260 | 00 | 260 | 09 |
| 2005 | 09 | 110 | 71 | 191 | 185 | 00 | 185 | 06 |
| 2006 | 06 | 980 | 79 | 1066 | 714 | 00 | 714 | 351 |
| 2007 | 351 | 100 | 57 | 508 | 508 | 00 | 508 | 00 |
| 2008 | 00 | 1400 | 69 | 1469 | 716 | 00 | 716 | 753 |
| 2009 | 753 | 375 | 44 | 1172 | 753 | 00 | 753 | 419 |

**Source** : DAM ,MADR ;situation de trésorerie du compte d'affectation spéciale n° 302 -071 FPZPP compter de 2000

**الشكل(10)**: أدناه يوضح أكثر تطور إجمالي مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

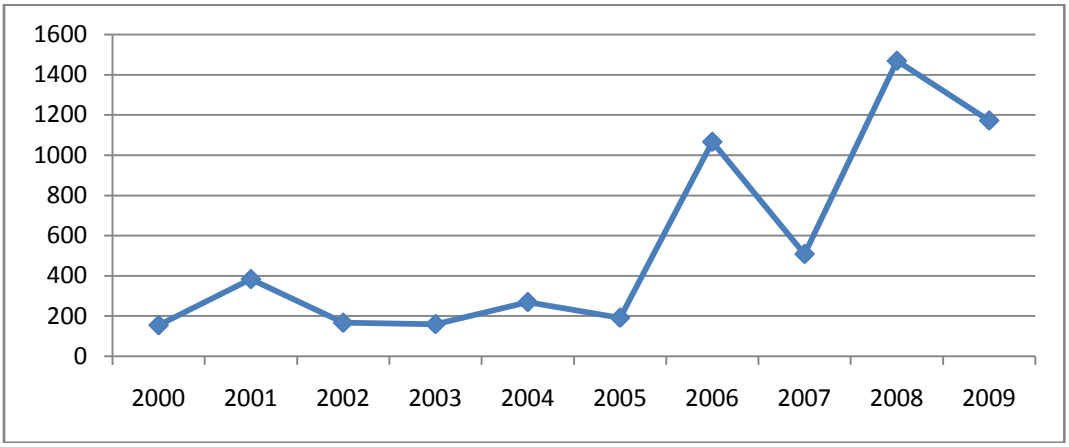


**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل أن مجموع مخصصات صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، خاصة في سنة 2006 التي شهدت ارتفاعا معتبرا لمجموع مخصصات الصندوق، إذ وصلت قيمتها إلى 1469 مليون دج، بنسبة زيادة تقدر ب 88% مقارنة ب 2005وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة مخصصات ميزانية الدولة لهذه السنة، إلا أن مجموع مخصصات الصندوق عرفت انخفاضا سنة 2007 يقدر ب 558مليون دج مقارنة ب 2006، لترتفع مجموع مخصصات الصندوق مرة أخرى سنة 2008 إلى 1469 مليون دج، بزيادة تقدر ب 961 مليون دج، لتشهد بعد ذلك انخفاضا طفيفا سنة 2009 وتصل إلى 1172 مليون دج، كما نلاحظ أيضا ارتفاع مخصصات ميزانية الجولة ابتداء من سنة 2006، وهذا دلالة على الأهمية التي توليها الدولة لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

### 3. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

أنشئ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي (FLDDPS)[1] بمقتضى الأمر 11-99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدا العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-348 المؤرخ في 23 يونيو 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-109 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهو يقدم إعانات للنشاطات التالية: [2]

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية، أشغال المحافظة على التربة والمياه)؛

[1] - fond de lutte contre la désertification et du développent pastoralisme de la steppe

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 67 الصادرة في 06 شعبان 1423 الموافق ل17 أكتوبر 2002، ص ص 33 .34

- الإعانات لتنمية المنتجات المحلية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)؛
- الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات انجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والمعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع حليب النعاج؛
- إعانات لاقتناء تجهيزات مخصصة لجمع حليب النعاج، إنشاء وحدات تحويل حليب النعاج إلى جبن مزرعة؛
- الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والزراعيين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج)؛
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي(إعادة انجاز ينابيع المياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية والجب والبرك المائية والسدود الصغيرة، تهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري وإعادة تأهيل منابيع المياه)؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي(إعانات القيام بالأغراس الرعوية المقاومة للجفاف، والأغراس الرعوية في منطقة تفتقر إلى المياه، إعانات إنشاء مشاتل إنشاء بذور لنباتات الرعوية و الأشجار والشجرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة والمقامة للجفاف، إعانات لجمع بذور النباتات الرعوية العلفية المحلية، إعانات لصيانة الأغطية الحلفاوية وتجديدها، جلب الطاقة الكهربائية واقتناء التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مسالك زراعية وتهيئتها)؛
- تقديم المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الاتجار والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة تنفيذ مشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع(إعانات للقيام بدراسة الجدوى، التكوين المهني للمربين، إرشاد التقنيات وتحسيس المربين، متابعة تقنية تقييم المشاريع).

والجدول الموالي يوضح تطور صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

**الجدول رقم(12)**: تطور المخصصات المالية وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

| | رصيد بداية كل سنة | مخصصات ميزانية الدولة | مخصصات أخرى | مجموع مخصصات الصندوق | المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA | المدفوعات الحقيقية من طرف BADR | المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA وBADR | رصيد نهاية السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 00 | 500 | 00 | 500 | 00 | 500 | 500 | 00 |
| 2003 | 00 | 2000 | 00 | 2000 | 00 | 2000 | 2000 | 00 |
| 2004 | 00 | 5660 | 00 | 5660 | 00 | 5660 | 5660 | 00 |
| 2005 | 00 | 5108 | 00 | 5108 | 00 | 3200 | 3200 | 1908 |
| 2006 | 1908 | 7160 | 00 | 9068 | 2000 | 1555 | 3555 | 5512 |
| 2007 | 5512 | 5000 | 00 | 10512 | 00 | 00 | 00 | 10512 |
| 2008 | 10512 | 5000 | 00 | 15512 | 1000 | 00 | 1000 | 14512 |
| 2009 | 14512 | 1250 | 00 | 15762 | 00 | 2325 | 2325 | 14437 |

الوحدة: مليون دينار جزائري.

**Source** : DAM ,MADR ;situation de trésorerie du compte d'affectation spéciale n° 302 -109 FLCDDPS compter de 2002

والشكل (11) أدناه يوضح أكثر تطور إجمالي مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي.

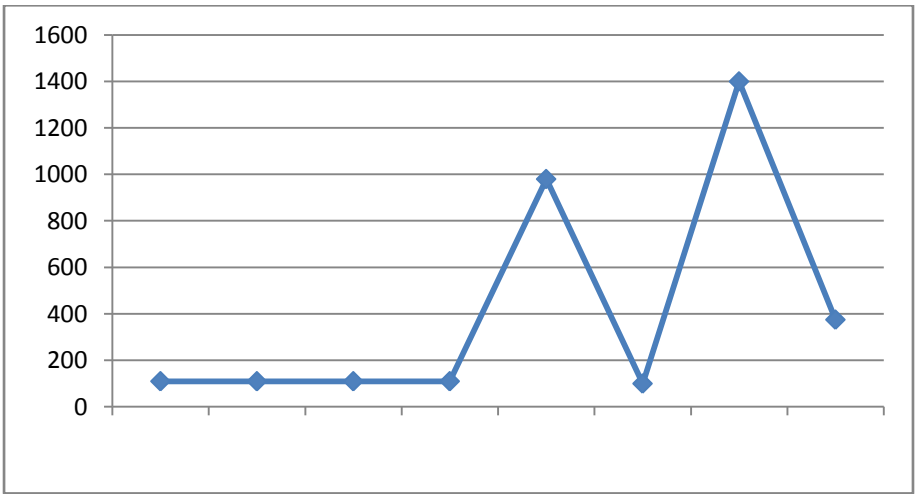


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (11) أن مجموع مخصصات الصندوق عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، حيث شهدت ارتفاعا من سنة 2002 إلى سنة 2004 وبلغت قسمتها خلال هذه السنة 5660مليون دج، إلا وانه خلال سنة 2005 شهدت قيمة مجموعة مخصصات الصندوق انخفاضا طفيفا حيث بلغت قيمتها 5108 مليون دج، وذلك بانخفاض قدرت قيمته ب 552 مليون دج، إلا انه وابتدءا من 2005 إلى غاية 2009 عرفت مجموعة مخصصات الصندوق ارتفاعا، لتسجل قيمته 15762 مليون دج سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة مخصصات ميزانية الدولة من سنة لأخرى وكذا تحويل أرصدة نهاية السنة التي لم تنفق إلى السنة اللاحقة.

**ثانيا: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر:**

يهدف إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي، يجب عدم اعتبار لأموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، لكن يمكن أن تكون مساهمة من السلطات العمومية تضاف لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين وكذا عن طريق التمويل البنكي.

ففي بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفل الصندوق للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، بعدها انضم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليصبح حاليا البنك الوحيد الذي يمول القطاع الفلاحي، ومن خلال هذا المبحث سنتناول كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي.

**جدول رقم (13)**: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي خلال الفترة (2000-2017):

الوحدة: مليون دج

| السنوات | القيمة المضافة للقطاع الفلاحي | السنوات | القيمة المضافة للقطاع الفلاحي |
|---|---|---|---|
| 2000 | -4,6 | 2009 | 21,1 |
| 2001 | 12,8 | 2010 | 4,9 |
| 2002 | -1,2 | 2011 | 11,6 |
| 2003 | 11,5 | 2012 | 7,2 |
| 2004 | 5,4 | 2013 | 8,2 |
| 2005 | 2,3 | 2014 | 2,5 |
| 2006 | 8,1 | 2015 | 7,6 |
| 2007 | 2,5 | 2016 | 2,1 |
| 2008 | -3,8 | 2017 الثلاثي الأول | 3 |

**المصدر**: بيانات الإحصاء الوطني للإحصاء ONS

**خلاصة الفصل الثاني:**

إن وضعية القطاع الفلاحي الجزائري بما ينطوي عليه من تناقضات هيكلية المتمثلة في عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية، مع قلة العتاد المتقدم والمتطور، واليد العاملة المؤهلة، ونقص الأموال الضرورية للعملية الإنتاجية، إضافة إلى إنتاج ارتفاع عنصر المخاطرة في نشاطه تجعله قطاعا حساسا جدا تتخوف المؤسسات المالية من تمويله، ولكون اغلب الفلاحين الجزائريين يفتقرون للضمانات الضرورية للحصول على قروض هذا ما يجعل التاجيري أكثر ملائمة لتمويل القطاع الفلاحي، إلا ان سحب الاعتماد من الشركة الجزائرية للعتاد الفلاحي يمثل خسارة بالنسبة لسوق قرض الإيجار، ولاشك ان ذلك يمثل مشكلة للقطاع الفلاحي إلى حين إيجاد البديل، هذا بالإضافة إلى القروض المدعمة من طرف الدولة تعتبر أهم مصدر تمويلي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

# الفصل الثالث:

# دراسة طلب قرض التحدي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية البويرة

**تمهيد:**

بعد دراستنا في الفصل الثاني للاستثمار الفلاحي في الجزائر، وكذا تعرضنا لجانب من واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ارتأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية لطلب قرض فلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البويرة، حيث يمكن التعرف من خلاله على أهم القروض التي يمنحها هذا البنك كما يمكن التعرف من خلاله على جهود الدولة في مجال التنمية الريفية.

إذ يمكننا أن نصنف البويرة كولاية فلاحية بامتياز خاصة نوعية أراضيها وتعددها للنشاطات الفلاحية المختلفة كما أنها تتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية.

حيث تناولنا في هذا الفصل جانب نشأة ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذا الهيكل التنظيمي له، كما أخذنا قرض من قروض الاستغلال وهو قرض التحدي كمثال حول القروض المقدمة على مستوى هذا البنك، إذ قمنا بتوزيع الفصل إلى مبحثين وهما كالآتي:

- **المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛**
- **المبحث الثاني: دراسة حالة طلب قرض التحدي.**

## المبحث الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

خصصنا هذا المبحث للتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بشكل عام فنتحدث فيه عن تعريف ونشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل عام.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

**أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، ينتمي إلى القطاع العمومي، أسس سنة 1982 برأسمال يقدر ب 54.000.000.000 لمهمة تطور القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك والوطني الجزائري BNA، وأصبح يحتوي 312 وكالة ومديرية جهوية، يشغل بنك BADR من طرف قاموس مجلة البنك، في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، ويحتل البنك كذلك المرتبة 668 في الترتيب العالمي مابين 4100 بنك مصنف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعود لعاملين أساسيين:

- **العامل الأول:** الإرادة السياسية، وهذا ما ساهم في الاستقلال الاقتصادي، وذلك في القدرة على تلبية الحاجيات الوطنية وكذا في رفع المستوى المعيشي وتنمية الريف الذي يمثل سكانه 60% من إجمالي السكان.
- **العامل الثاني:** هو ضرورة مشاركة القطاع الفلاحي في الاحتياطي الوطني وكذا إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي وبناء السدود ورفع مقدورية الفلاحين.[1]

**ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، تأسست سنة 1982م مهمة تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي. وهو بنك حديث النشأة وقد تأسس بموجي المرسوم 206/82 بتاريخ 1982/03/13 وهو شركة مساهمة ذات رأسمال قدر ب (54 مليار دج) وبصفته مؤسسة بنكية فان بنك الفلاحة والتنميةِ الريفية يخضع لأحكام تشريعية وتنظيمية مطابقة لمؤسسات والنشاط البنكي تتمثل أحكام القانون التجاري وكذا أحكام المؤسسات العمومية الاقتصادية وقد مر البنك بالمراحل التالية:

- **من 1982 إلى 1990:** حلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنوك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب لبنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، وهذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

[1] -Ben Ha Lima, AMMOUR LE SYSTEME BANCAIRE ALGERIER ; edition DAHLAEB, 1998, p 10.

- **من 1991 إلى 1999**: وفي هذه الفترة تم صدور القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك وبموجبه وسع البنك الفلاحة والتنمية افقه إلى مجالات اخرى منم النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه علاقة مميزة في المجال التقني.

كما ان في هذه المرحلة شهدت محاولة مواكبة التطور بإدخال التكنولوجيا في عمليات البنك بتزويد مختلف وكالاتها بأجهزة الإعلام الآلي، كما تم تشغيل بطاقة التسديد والسحب إدخال عملية الفحص السلكي لفحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

- **من 2000 إلى يومنا هذا**: هي الفترة الحاسمة لأنها تزامنت مع تطورات اقتصادية هامة في البلاد وهذا ما كرس ضرورة البنك وأهميته في الاقتصاد الوطني فهو ممول أكثر من 30% من التجارة الخارجية، وهو يمول اكبر نسبة من مشاريع لبرنامج الدعم الفلاحي وكذلك يسعي البنك إلى تعميم برنامج التكوين لفائدة موظفيه بصفة دورية.

**المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه**

**أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**

يهتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ان يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة اخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم والتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من اجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد، لجا بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5,8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر. وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- الحصول على اكبر حصة من السوق؛

– تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارد البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على اكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـــ:

– رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛

– توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛

– تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

**ثانيا: مهام بنك التنمية المحلية:**

وفق للقوانين والقواعد المعمول في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

– معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛

– فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛

– المشاركة في تجميع الإدخارات؛

– المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛

– تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛

– تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنحات والخدمات المقدمة؛

– تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

– تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛

– تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– الاستفادة من التطورات العالمية في المجال المصرفي؛

– وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

– تطوير قدرات تحليل المخاطر؛

– إعادة تنظيم إدارة القروض؛

– تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- عصرنة البنك(تقوية تنافسية)؛
- احترافي العاملين؛
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛
- تطهير وتحسين الوضعية الثانية.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزائه، ولإتمام دوره على أحسن وجه، بحيث يمكن التطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم (12)**: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

[1] – وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

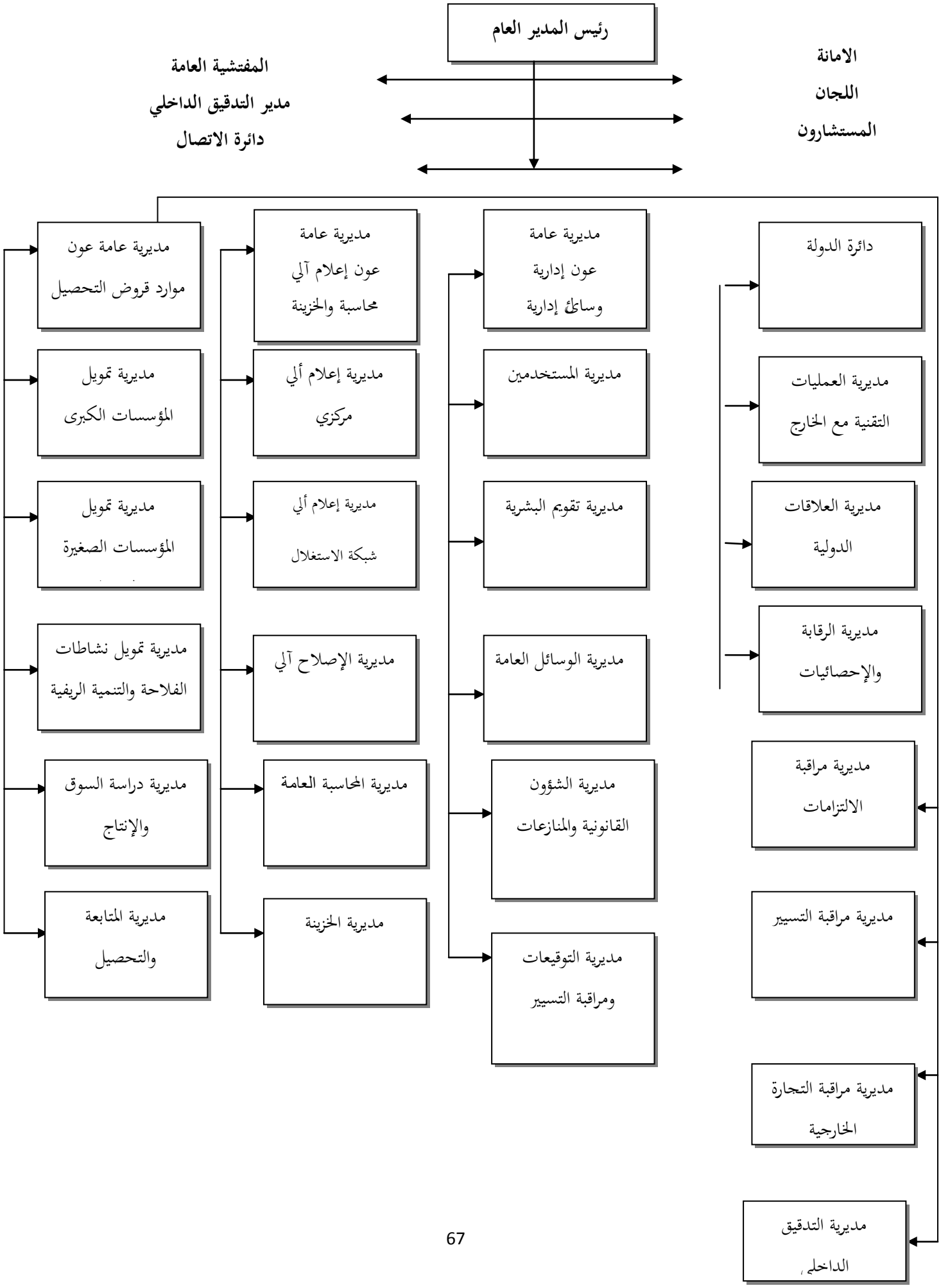
رئيس المدير العام
الامانة
اللجان
المستشارون
المفتشية العامة
مدير التدقيق الداخلي
دائرة الاتصال
دائرة الدولة
مديرية العمليات التقنية مع الخارج
مديرية العلاقات الدولية
مديرية الرقابة والإحصائيات
مديرية عامة عون إدارية وسائل إدارية
مديرية المستخدمين
مديرية تقويم البشرية
مديرية الوسائل العامة
مديرية الشؤون القانونية والمنازعات
مديرية التوقيعات ومراقبة التسيير
مديرية عامة عون إعلام آلي محاسبة والخزينة
مديرية إعلام ألي مركزي
مديرية إعلام ألي شبكة الاستغلال
مديرية الإصلاح آلي
مديرية المحاسبة العامة
مديرية الخزينة
مديرية عامة عون موارد قروض التحصيل
مديرية تمويل المؤسسات الكبرى
مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة
مديرية تمويل نشاطات الفلاحة والتنمية الريفية
مديرية دراسة السوق والإنتاج
مديرية المتابعة والتحصيل
مديرية مراقبة الالتزامات
مديرية مراقبة التسيير
مديرية مراقبة التجارة الخارجية
مديرية التدقيق الداخلي

**المبحث الثاني: دراسة حالة طلب القرض التحدي**

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته والتميز بها، إذ يعتبر من أهم البنوك التجارية في المنظومة البنكية بالجزائر متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم البنك.

**المطلب الأول: لمحة عن المجمع الجهوي للبويرة وهيكلها التنظيمي:**

**أولا: تعريف الفرع** : الفرع هو الهيئة الإدارية اللامركزية الموجودة بمقر الولاية، وموقعها الرئيسي غرب مدينة البويرة بحي الثورة 1954 تتمثل مهمتها في تنظيم، مساعدة، توجيه والتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها وتنظم أعمالها.[1]

تسير مديرية الفرع من طرف المدير، وتتكون من أربعة فروع وهي:

1. مديرية فرعية للعمال الإدارية والمحاسبية؛
2. مديرية فرعية مكلفة بالاستغلال والالتزامات؛
3. مديرية فرعية لتسيير الأخطار؛
4. مديرية فرعية ـ الخلية القضائية ـ

**ثانيا: مهام الفرع:** تتمثل مهام الفرع في :

1. تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات؛
2. مراقبة استعمال القروض ومتابعة عمليات الإقراض والسهر على استعمالها في مصالح المؤسسة؛
3. السهر على احترام القانون؛
4. مساعدة الوكالات؛
5. السهر على تحسين نوعية الخدمات؛
6. تنظيم وتحفيز الزبائن على جمع الموارد وتوظيف الفلاحين وكافة الفئات الأخرى.

**ثالثا: الوكالات:**

تعتبر الوكالة خلية أساسية والجهاز الاستغلالي بالبنك وتدخل في إطار هيكل يسمح باستقبال الزبائن وإرضائهم، كل الوكالات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة استغلالية وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما:

- مصلحة الزبائن؛
- مصلحة الاستغلال.

واهم العمليات التي تقوم بها هي:

- تسيير العمليات البنكية ( المحفظة والصندوق)؛

[1] – وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

– انجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات والتي ترسل إلى المديرية الجهوية.

ومن بين الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية البويرة والتي تظهر في الجدول التالي:

**الجدول رقم (14)**: وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع البويرة:

| | مقر الوكالة | الرقم |
|---|---|---|
| **مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع البويرة** | وكالة سور الغزلان | 456 |
| | وكالة عين بسام | 457 |
| | وكالة البويرة | 458 |
| | وكالة الأخضرية | 459 |
| | وكالة مشدالة | 460 |
| | وكالة القاديرية | 461 |
| | وكالة عبان رمضان | 462 |
| | وكالة بشلول | 463 |
| | وكالة برج اخريص | 464 |
| | وكالة الهاشمية | 465 |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين.

**الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فرع البويرة:**[1]

[1]– وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**الشكل رقم(13)**: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

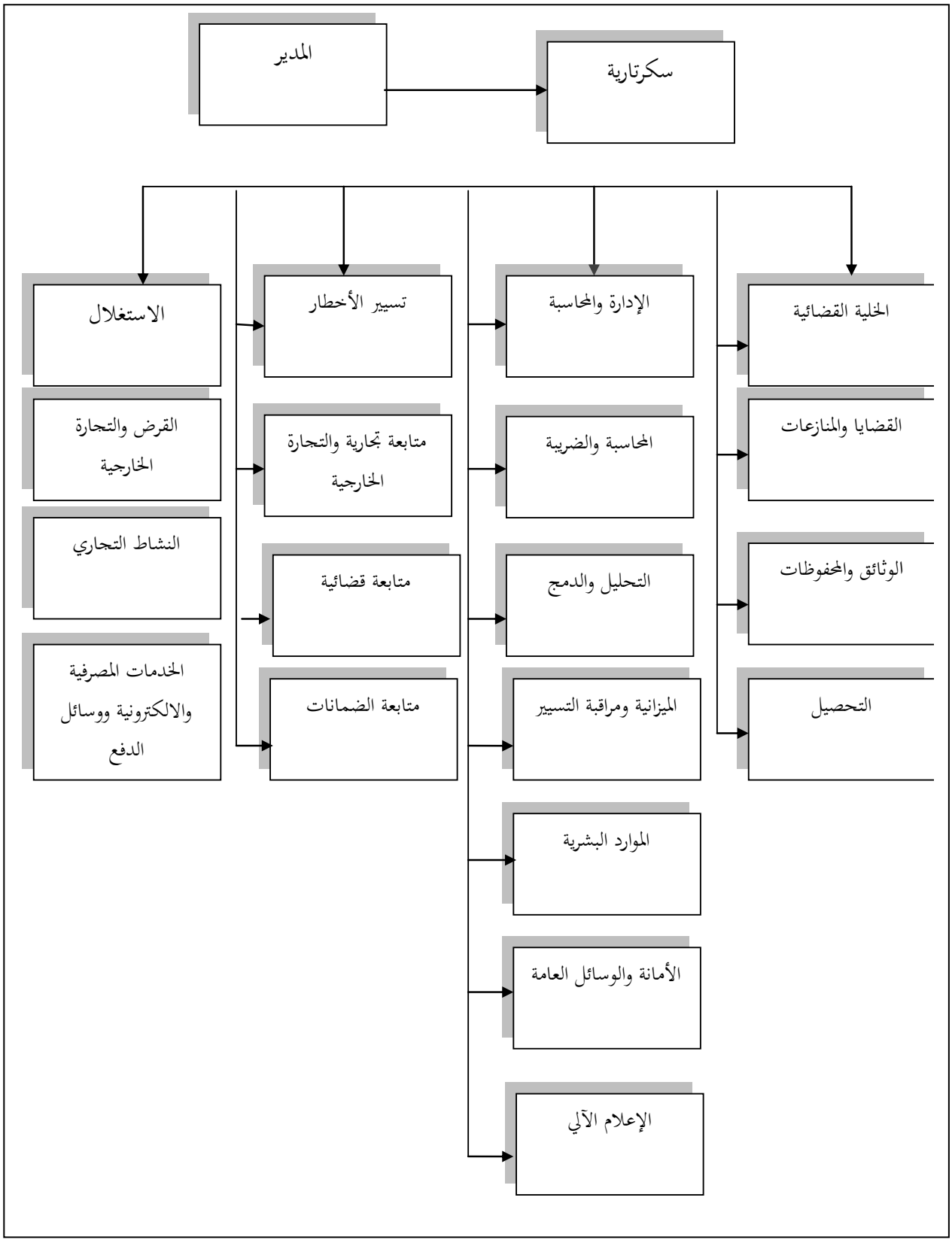


[1]- وثائق مقدمة طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لتقديم قرض التحدي:**

نقوم في هذا المطلب بدراسة مالية لملف قرض التحدي والذي هو عبارة عن قرض موجه للاستثمار وقد حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قيمة الهكتار ب 10 مليار سنتيم، أما بشان خصوصياته فان آجال التسديد قد تكون متوسطة المدى(7 سنوات)،وطويلة المدى(15 سنة)، حيث سيكون بإمكان مصالح "بدر" بنك حرمان المستفيد من القرض من الامتيازات التي تطبعه في حالة تجاوزه لآجال التسديد، بحيث يكون القرض بدون فوائد خلال السنوات الخمس الأولى لتحدد النسبة ب 1% بداية من العام السادس والسابع وترتفع إلى 3% في العامين الثامن والتاسع من عمر المشروع.

وبداية من العام العاشر فان صاحب المشروع ملزم بدفع الفوائد الناتجة عن القرض، لأنه تجاوز آجال التسديد.

وتمت الإشارة إلى ان كل مستفيد من القرض سدد الديون المترتبة عليه، فانه سيكون بإمكانه الاستفادة من قرض آخر في إطار محاولته لتوسيع المشروع.

**مضمون الملف الخاص بالأشخاص الطبيعيين:**

- طلب الحصول على القرض؛
- دفتر أعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ؛
- عقد تنازل أو عقد ملكية بالنسبة إلى الأراضي الخاصة؛
- دراسة"تقنو ـ اقتصادية" للمشروع ثم إعدادها من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛
- فواتير شكلية؛
- رخصة بناء للمباني الخاصة بالاستغلال؛
- الحصول على ترخيص من طرف مصالح مديرية الري لحفر آبار في حالة ما إذا كان الأمر لازما؛
- دراسة قبلية للمشروع؛
- شهادة ضمان اعتماد بالنسبة إلى التعاونيات؛
- اعتماد صحي للمباني الجاهزة في مجال تربية المواشي.

**أولا: دراسة مؤسسة طالبة القرض:**

في تاريخ محدد تقدم السيد"ف" إلى وكالة 458 بالبويرة بملف طلب القرض الذي يندرج ضمن قرض متوسط الأجل، وهو موزع بعد الحصول على الموافقة النهائية للبنك على النحو التالي:

تكلفة المشروع تقدر بـ 65518000,00دج

الموارد المالية مثبتة على الشكل التالي:

- قرض التحدي 80% أي 51414400,00دج؛

– الحصة الشخصية 20% أي 13103600,00دج.

ومن اجل تجسيد هذا المشروع تقدم السيد "ف" بملف قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة منه.

أما فيما يخص المصاريف، النفقات والضمانات فهي موجودة في الملاحق.

**ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي لمشروع المؤسسة:**

سنتطرق إلى تقديم ودراسة 12 جدول يضم التقييم المالي للمشاريع، استهلاك قرض التحدي، القيمة الحقيقية VAN ، معدل الربح الداخلي( TRI)، توقعات الاستغلال ( TCR)، مؤشرات الربحية ( IP)، تحديد فترة الاسترداد (DRC)، الميزانية العمومية النشطة والسلبية، البطاقة التقنية والمؤشرات الاقتصادية.

**التقييم المالي للمشاريع[1]:**

**التركيب المالي**

**جدول رقم (15)**: يمثل الاستثمارات

الوحدة: دج

| المعدات | الكمية | الوحدة | قيمة الاستثمار |
|---|---|---|---|
| وحدة الجرارات | 1 | الوحدة | 19 460 000,00 |
| مقطورة | 1 | الوحدة | 4 200 000,00 |
| رافعة شوكية | 1 | الوحدة | 1 961 000,00 |
| صندوق زراعي | 110000 | الوحدة | 39 897 000,00 |
| المجموع | | | 65 518 000,00 |

**جدول رقم(16)**: يمثل الاستثمار المأخوذ بعين الاعتبار من قيل الجهاز:

| المعدات | قيمة الاستثمار | المساهمة الشخصية | قرض التحدي |
|---|---|---|---|
| وحدة الجرارات | 19 460 000,00 | 3 892 000,00 | 15 568 000,00 |
| مقطورة | 4 200 000,00 | 840 000,00 | 3 360 000,00 |
| رافعة شوكية | 1 961 000,00 | 392 200,00 | 3 568 800,0 |
| صندوق زراعي | 39 897 000,00 | 7 979 400 000,00 | 31 917 600,00 |
| المجموع | 65 518 000,00 | 13 103 600,00 | 52 414 400,00 |
| المعدل | | %20,0 | %80,0 |

[1]– وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**جدول رقم (17)**: يمثل هيكل الاستثمار

| | | |
|---|---|---|
| **قيمة الاستثمار** | 65 518 000,00 | |
| **قرض التحدي طويل الأجل** | | على 15 سنة |
| **قرض التحدي متوسط الأجل** | 52 414 400,00 | على 7 سنوات |
| **التقرير الخاص** | 13 103 600,00 | |

**الجدول رقم (18)**: يمثل استهلاك قرض التحدي (متوسط المدى):

| السنة | قرض التحدي | المعدل | المدة |
|---|---|---|---|
| **2016** | 52 414 400 | %0,00 | 7 |

| السنة | رأس المال المتبقي في بداية كل سنة | تكاليف الممولين | رأس في السنة المال المسدد | المعاشات |
|---|---|---|---|---|
| **السنة الأولى** | 52 414 400 | 0 | différé | - |
| **السنة الثانية** | 52 414 400 | 0 | différé | - |
| **السنة الثالثة** | 52 414 400 | 0 | 10 482 880 | 10 482 880 |
| **السنة الرابعة** | 41 931 520 | 0 | 10 482 880 | 10 482 880 |
| **السنة الخامسة** | 31 448 640 | 0 | 10 482 880 | 10 482 880 |
| **السنة السادسة** | 20 965 760 | 209 658 | 10 482 880 | 10 692 538 |
| **السنة السابعة** | 10 482 880 | 104 829 | 10 482 880 | 10 692 538 |

**جدول رقم (19)**: يمثل تكاليف الاستهلاك:[1]

| المعدات | قيمة الاستثمار | نسبة الاستهلاك | السنة الأولى | السنة الثانية فما فوق |
|---|---|---|---|---|
| **وحدة الجرارات** | 19 460 000 | %10 | 1 946 000 | 19 460 000 |
| **مقطورة** | 4 200 000 | % 10 | 420 000 | 420 000 |
| **رافعة شوكية** | 1 961 000 | %10 | 196 100 | 196 100 |
| **التكلفة** | 25 621 000 | %0 | 2 562 100 | 2 562 100 |

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**جدول رقم (20)**: يمثل القيمة الحالية الصافية (VAN)

| السنة | القيمة المستقبلية | نسبة القيمة الحالية10% | القيمة الحالية |
|---|---|---|---|
| 1 | 25 357 010,0 | 0,91 | 23 051 827,27 |
| 2 | 26 396 325,70 | 0,83 | 21 815 145,21 |
| 3 | 17 007 485,15 | 0,75 | 12 777 975,32 |
| 4 | 18 158 514,31 | 0,68 | 12 402 509,60 |
| 5 | 19 368 870,53 | 0,62 | 12 026 544,71 |
| 6 | 20 431 304,66 | 0,56 | 11 532 938,84 |
| 7 | 21 872 439,66 | 0,51 | 11 224 019,98 |
| المجموع | | | 104 830 960,93 |
| الاستثمار الأولي | | | 65 518 000,00 |
| القيمة الحالية الصافية | | | 39 312 960,93 |

من خلال la VAN المقدرة بـ: 39 312 960,93 دج يبين لنا الاستثمار المكتسب خلال 7 سنوات.

**الجدول رقم(21)**: يمثل معدل الربح الداخلي:

| الوصف | المعطيات |
|---|---|
| التكلفة الأولية للاستغلال | 65 518 000,00 |
| الدخل الصافي للسنة الأولى | 25 357 010,00 |
| الدخل الصافي للسنة الثانية | 26 396 325,70 |
| الدخل الصافي للسنة الثالثة | 17 007 485,15 |
| الدخل الصافي للسنة الرابعة | 18 158 514,31 |
| الدخل الصافي للسنة الخامسة | 19 368 870,53 |
| الدخل الصافي للسنة السادسة | 20 431 305,66 |
| الدخل الصافي للسنة السابعة | 21 872 439,99 |
| المعدل | %10 |
| TRI | %27,6 |

**الجدول رقم (22)**: بيانات الدخل(TCR)[1]

[1]– وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

| المعدات | السنة 1 | السنة 2 | السنة 3 | السنة 4 | السنة 5 | السنة 6 | السنة 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| منتوج حيواني | | | | | | | |
| الإنتاج | 50 800 000 | 53 340 000 | 56 007 000 | 58 807 350 | 61 747 718 | 64 835 | 65 076 859 |
| رقم الاتصال | **50 800 000** | **53 340 000** | **56 007 000** | **58 807 350** | **61 747 718** | **64 835** | **65 076 859** |
| المادة والتزويد | 15 087 000 | 15 841 350 | 16 633 418 | 17 465 088 | 18 338 343 | 19 255 | 20 218 023 |
| اكتساب المساهمة | | | | | | | |
| الخدمات | 1 736 990 | 2 022 374 | 2 316 270 | 2 619 272 | 21 270 020 | 3 255 193 | 3 589 524 |
| العمليات الثقافية | | | | | | | |
| مجموع الاستهلاك | 16 832 990 | 17 863 724 | 18 949 687 | 20 084 361 | 21 270 362 | 22 510 | 23 807 547 |
| هامش الربح | **33 376 010** | **35 476 276** | **37 057 313** | **38 722 989** | **40 477 355** | **42 324** | **44 269 312** |
| مصاريف متنوعة | 600 000 | 660 000 | 726 000 | 798 600 | 878 460 | 966 306 | 1 062 937 |
| اخرى | | | | | | | |
| مجموع الأعمال | **600 000** | **660 000** | **726 000** | **798 600** | **878 460** | **966 306** | **1 062 937** |
| القيمة المضافة | **33 376 010** | **34 816 276** | **36 331 313** | **37 924 389** | **39 851 895** | **41 358** | **43 206 375** |
| الضرائب والضريبة | | | | | | | |
| نفقات الموظف | 8 019 000 | 8 419 950 | 8 840 948 | 9 282 995 | 9 747 145 | 10 234 | 10 746 227 |
| فائض التشغيل | **25 357 010** | **26 396 326** | **27 490 365** | **29 641 394** | **29 851 751** | **31 123** | **32 460 148** |
| نفقات الاستهلاك | 2 562 100 | 2 562 100 | 2 562 100 | 2 562 100 | 2 562 100 | 2 562 100 | 2 562 100 |
| نتيجة الاستغلال | **22 794 910** | **23 834 226** | **24 928 265** | **26 079 924** | **27 289 651** | **28 561** | **29 898 048** |
| المنتجات المالية | | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصاريف مالية | | | | | | 209 658 | 104 829 |
| **النتيجة الحالية** | **22 794 910** | **23 834 226** | **24 928 265** | **26 079 924** | **27 289 651** | **28 352** | **29 793 220** |

**جدول رقم (23)**: يمثل حساب التدفق المالي

| السنة | **السنة 1** | **السنة 2** | **السنة 3** | **السنة 4** | **السنة 5** | **السنة 6** | **السنة 7** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نتيجة التمرين | 22 794 910 | 23 834 226 | 24 928 265 | 27 289 651 | 2 562 100 | 29 851 751 | 10 482 880 |
| نفقات الاستهلاك | 2 562 100 | 2 562 100 | 2 562 100 | 26 078 294 | 2 562 100 | 28 641 394 | 10 482 880 |
| التدفق المالي الإجمالي | 25 357 010 | 26 396 326 | 27 490 365 | 29 793 220 | 2 562 100 | 32 355 320 | 10 482 880 |
| الرأسمال المسدود في السنة | | | 10 482 880 | 28 482 085 | 2 562 100 | 30 914 185 | 10 482 880 |
| التدفق | 25 357 010 | 26 396 326 | 17 007 485 | 27 289 651 | 2 562 100 | 29 851 751 | 10 482 880 |
| التدفق المالي المتراكم | 25 357 010 | 51 753 336 | 68 760 821 | 26 079 294 | 2 562 100 | 28 641 394 | 10 482 880 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفقات غير المخصومة | 25 357 010 | 26 396 326 | 17 007 485 | 18 158 514 | 19 368 871 | 20 431 305 | 21 872 440 |
| معامل الخصم | %10 | %10 | %10 | %10 | %10 | %10 | %10 |
| معامل مخفض | 23 051 827 | 21 815 145 | 12 777 975 | 12 402 510 | 12 026 545 | 11 532 939 | 11 224 020 |
| معامل تراكمي منخفض | 23 051 827 | 44 866 972 | 57 644 948 | 70 047 457 | 82 074 002 | 93 606 941 | 104 830 961 |

**جدول رقم (24)**: يمثل المؤشر الربحي (IP)

| | |
|---|---|
| **معامل مخفض** | 104 830 960,93 |
| **الاستثمار** | 65 518 000,00 |
| **مؤشر الربحية** | **1,60** |

مؤشر الربحية أو القيمة الحالية هي 10% لمدة 5 سنوات، هذا ما يوضح أن 1دج مستثمرة تعادل 2,10دج ولهذا السبب المشروع مربح.

| | |
|---|---|
| **معدل معامل منخفض** | 14 975 851,56 |
| **الاستثمار** | 65 518 000,00 |
| **فترة الاسترداد** | 4,37 |

الوقت المطلوب لاسترداد الأموال المستثمرة في المشروع = 4 سنوات- 4 أشهر و15 يوم.[1]

[1]- وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**جدول رقم (25)**: يمثل الميزانية العمومية

| المعدات | السنة 1 | السنة 2 | السنة 3 | السنة 4 | السنة 5 | السنة 6 | السنة 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاستثمار** | 65 518 000 | 65 518 000 | 65 518 000 | 65 518 000 | 65 518 000 | 65 518 000 | 65 518 000 |
| **انخفاض القيمة** | 5 562 100 | 5 562 100 | 5 562 100 | 5 562 100 | 5 562 100 | 5 562 100 | 5 562 100 |
| **الاستثمار الصافي** | 62 955 900 | 62 955 900 | 62 955 900 | 62 955 900 | 62 955 900 | 62 955 900 | 62 955 900 |
| **المخزون(مواد ولوازم)** | 25 357 010 | 51 753 336 | 68 760 821 | 68 919 335 | 106 288 206 | 126 719 510 | 148 591 950 |
| **مستحقات من العملاء** | | | | | | | |
| **مستحقات من الاستثمار والتجديد** | | | | | | | |
| **توفير البنك** | | | | | | | |
| **مجموع الأنشطة** | 88 312 910 | 88 312 910 | 88 312 910 | 88 312 910 | 88 312 910 | 88 312 910 | 88 312 910 |

**الجدول رقم (26)**: يمثل الميزانية العمومية السلبية

| المعدات | السنة 1 | السنة 2 | السنة 3 | السنة 4 | السنة 5 | السنة 6 | السنة 7 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رأسمال | 13 103 600 | 13 103 600 | 13 103 600 | 13 103 600 | 13 103 600 | 13 103 600 | 13 103 600 |
| | | 22 794 910 | 46 629 136 | 71 557 401 | 97 636 965 | 124 926 346 | 153 278 430 |
| بصمة البنك | 52 414 400 | 52 414 400 | 41 931 520 | 31 448 640 | 20 965 760 | 10 482 880 | 0 |
| ديون الاستثمار | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| ديون التشغيل | – | – | – | – | – | – | – |
| **مجموع** | 88 312 910 | 112 147 136 | 126 592 521 | 142 188 93 | 158 995 706 | 176 864 910 | 196 175 250 |

**الآثار الناتجة عن المشروع:**

- **آثارها على البيئة:** هذا النوع من النشاط لا يعود بأي أثار سلبية على البيئة، بالعكس تماما فبقايا المواد المخزنة عبارة عن تعديل للتربة والمساعدة على الحفاظ عليها ويزيد النشاط البيولوجي؛
- **آثارها على المشروع** : فوائد المشروع على المستوى الاجتماعي الاقتصادي كافية، وتتماشى مع مشاريع سياسة السلطات العامة لأنه يسمح ب:

– إنشاء 12 وظيفة مباشرة ووظائف غير مباشرة؛

– المساعدة في توفير اللحوم ذو جودة عالية للزبائن؛

– تقييم المواد الأولية المحلية (خضر وفواكه)؛

- **ربحية المشروع:**

النتائج الاقتصادية المتوصل إليها من المشروع توضح ان الاستثمار في تربية الدواجن مربح والتدفقات المالية المتوقعة صافية و أيضا ايجابية على كل فترة استغلال.

**خلاصة الفصل:**

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية البويرة والتي من خلالها حاولنا إسقاط الضوء على واقع تمويل القطاع الفلاحي بالبنك باعتباره الوحيد حاليا الذي يمول القطاع الفلاحي في الجزائر وكذا دوره الكبير في بناء مؤسسة فلاحية من خلال منحه مختلف القروض منها: قروض الاستثمار بما فيها قرض " الرفيق" وقروض الاستغلال بما فيها قرض " التحدي ".

ويعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على بناء مؤسسة اقتصادية فلاحية جزائرية ناجحة أساسها الثقة لدى البنك.

# خاتمة

تناولنا في هذا البحث كل من التمويل والاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية على مستوى دول العالم عموما والجزائر خصوصا، فدعم القطاع الفلاحي ومساندته هو تدعيم للتنمية الاقتصادية ككل وهذا الدعم لا يمكن ان يتم ما لم يتم الوقوف على العقبات والمشاكل المختلفة التي يعاني منها ولا سيما مشكلة التمويل خاصة إذا تعلق الأمر بالتمويل قطاع حساس كالقطاع الفلاحي وما يتميز به من وجود قيود خاصة وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية حيث أن هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية.

لذلك قامت الجزائر ببعض الإصلاحات في هذا الميدان تهدف إلى بناء فلاحة عصرية من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات في هذا المجال باعتباره أحد أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي والمحرك الرئيسي والدافع للتنمية الفلاحية المستدامة ومن ثمة تحقيق الأمن الغذائي من حيث تحقيق فجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد الفلاحية المتاحة.

**– اختبار الفرضيات:**

بالنسبة للفرضيات التي كانت إجابة مبدئية للإشكالية المطروحة في بداية هذه الدراسة قد تمكننا من اختبارها سواء بالنفي أو الإثبات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوعنا التمويل الاستثماري لقطاع الفلاحة:

**الفرضية الأولى:**

نؤكد صحتها حيث أن القطاع الفلاحي مثله مثل أي قطاع آخر يحتاج إلى تمويل ودعم عن طريق قروض مقدمة من بنك الفلاحة يتم تسديدها في وقت محدد.

**الفرضية الثانية:**

نؤكد عدم صحتها وذلك أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات متمثلة في فتح صناديق عديدة في ميدان الاستثمار الفلاحي والتمويل تهدف معظمها لاعتبار الأموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج والتنمية، وإنما يجب أن تكون مساهمة من السلطات العمومية تضاف لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين للقيام بالمهمة.

**الفرضية الثالثة:**

تأكد صحتها حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوضع إجراءات أمام أي مستثمر وتسمى بالملف الخاص بالأشخاص الطبيعيين ومن بين محتوياته الحصول على القرض ودراسة قبلية للمشروع.

**– نتائج الدراسة:**

من خلال بحثنا الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية:

– يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي؛

- إن الهدف من الإستراتيجية الفلاحية للبلد هو تحقيق الأمن الغذائي ولهذا يجب إعادة إستراتيجية فلاحية تراعي تحقيق الأمن الغذائي في ظل زيادة مستمرة لعدد السكان؛
- لابد من وضع حلول ناجعة للمشاكل التي تؤثر على فعالية سياسة التمويل كمشكل العقار الفلاحي والمشاكل الأخرى المتعلقة بالقطاع الفلاحي؛
- يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر كثيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لتطوير هذا القطاع إلى جانب النقص الواضح في اليد العاملة؛
- يعمل الاستثمار الفلاحي على حل أزمة تطوير القطاع الفلاحي ومن ثمة تحقيق الأمن الغذائي من حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستثمارات ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة؛
- إن إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسه أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية في مثل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ستجعله أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح قروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.

**– التوصيات:**

- على الدولة أن تعيد النظر في التنظيم العقاري الجديد وهو حق الامتياز لأن الفلاح لا يعمل في أرض الامتياز كما يعمل لو كانت الأرض ملكه؛
- يجب تطوير التواصل بصفة واضحة وباتجاهات سهلة للفلاحين وموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لكي يتعرفوا بصفة واضحة وجيدة على مهنة البنك وإحلال الثقة والفهم من أجل تنمية العلاقات بين البنوك والفلاحين ويكون ذلك إيجابيا كلما كانت البنوك أقرب إلى الفلاحين.
- ضرورة الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تكوينه وتدريبه على الوسائل والتقنيات التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في القطاع الفلاحي، ففشل السياسة الفلاحية في الجزائر لإهمالها الرأسمالي البشري الذي له دورا هاما في إنجاح أي سياسة فالدعم المالي وحده غير كافي في حين أن المحور الأساسي لنجاح أي سياسة هو اقتناع جميع الأطراف بأهميتها وأهدافها.
- إن العقبة الرئيسية في تمويل القطاع الفلاحي في تقديم الضمانات المقبولة من قبل البنوك، لذلك وجب انتظام الفلاحين التعاونيات ليكفوا بعضهم البعض وعلى الدولة أن توجه المنح والمساعدات لدعم وتعميم فكرة التعاونيات الائتمان الفلاحي.

**– آفاق البحث:**

نقترح على الدفعات القادمة أن تقوم بالتعمق أكثر فأكثر في هذا الموضوع وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها أن تكون محل بحوث ودراسات مستقبلية ألا وهي:

- دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة؛

- دور القطاع المستندي في تمويل القطاع الفلاحي؛
- دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية.

# المراجع

## قائمة المراجع

### ❖ الكتب:


1. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002
2. جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
3. حسين عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، 2005.
4. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
5. طارق الحاج، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
6. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية،2003.
7. عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
8. عبد الرحمن دعالةبيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني **للتمويل الإداري**، دار المريخ، السعودية، الجزء الثاني، 1993.
9. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**،الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.
10. عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
11. عدنان هاشم السمرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1997.
12. علي محمود فارس وآخرون، **أسس الاقتراض الزراعي والتمويل التعاوني** ، منشورات جامعة المختار البيضاء، ليبيا، 2005.
13. عمر صدوق، محاضرات قانون الثورة الزراعية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
14. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
15. مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999.
16. مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، جامعة القاهرة، 1999.
17. هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
18. هيثم محمد الزغبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للنشر، عمان، 2000.

**المراسيم والقرارات:**

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو 2012.

المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 مؤرخ في 30 ماي 2000، محدد كيفيات تسيير حساب FNBDA، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 31 بتاريخ 2000/06/04 .

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون ر 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، العدد 50 سنة 1987

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مايو 2012.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من اجل عقد النمو، جويلية 2005.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكاتب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، المجلد 29، سنة 2009.

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصاءات الفلاحية، وثائق داخلية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، بتاريخ 07 ربيع الأول 1424 الموافق ل 08يونيو 2003

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 26 صفر 1421 الموافق ل30ماي 2000، الجريدة الرسمية ، العدد 53الصادرة في 27 جمادى الأولى 1421 الموافق ل27 أوت 2000

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 67 الصادرة في 06 شعبان 1423 الموافق ل 17 أكتوبر 2002.

❖ **المجلات والندوات**

1. إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا بشريا)**، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث والرابع 2011، ص 589.
2. أحمد باشي، **"القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"**، مجلة الباحث، العدد 02، سنة 2003.

3. سلام منعم زامل الاشمري، **"الاستثمار الفلاحي في العراق ومقومات نجاحه"**، مجلة جامعة ذي قار مجلة علمية تصدر عن قسم الشؤون العلمية والدراسات العليا في جامعة ذي القار، المجدل الخامس، العدد السادس، العراق، 2010.

4. عبد الله حمد الدباش، **"الاستثمار الزراعي ودوره في تطوير القطاع الزراعي في إقليم كردستان"** ، العراق، جامعة دهكوك، مجلة جامعة نوروز العدد الأول، العراق 2012.

5. عبد الواحد حسين فيصل، **"نظم الاستثمار الزراعي واتجاهاتها المكانية"** ، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الثالث، العدد السادس، 2007.

6. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **الفجوة العلمية الزراعية والفجوة المتزنة**، مجلة شؤون خليجية، العدد الرابع والخمسون، 2008.

7. منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2009، ص 39.

8. نزار ذياب عساف، **الاستثمار الزراعي في إقليم كردستان العراق الواقع والآفاق** ، مجلة جامعة نورون، العدد صفر، العراق، 2012.

❖ **أطروحات ورسائل الماجستير والمذكرات**

1. رابح زبيري، **"الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره"** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996.

2. يحي عيسى ، **قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم التسيير جامعة الجزائر، 1998.

3. مدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2014.

4. شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية وتقييمية)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، الجزائر.

5. حمد بوشوشة، مصادر **التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل، بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير، جامعة محمد خيضر.

6.منية خليفة، "القروض البنكية الفلاحية ومشكلة عدم السداد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

7.إلياس عقال،" **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**" ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

8.بولحبال نادية، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر .

9.خامرة السعيد، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، السنة 2004-2005.

10.خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية، واقع آفاق، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004-2005.

11.دلال بن سمينة عزيزة، **مداخلة سياسة التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

12.دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع في الجزائر ( 1990-2000) دراسة حالة بنك BADR وكالة بسكرة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

13.رشا محمد سعيد أمي أستيتيه، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999.

14.معوش إيمان وبورحلة نسيمة ، **واقع التمويل المصير في القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر")**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، دفعة 2015.

❖ **المراجع بالفرنسية:**

**1.** Ben Ha Lima, AMMOUR LE SYSTEME BANCAIRE ALGERIER ; edition DAHLAEB, 1998.

**2.** Marum PETRICK,Rediscovering the virgin lands : Agricultural Investment and Rural livelihods in a Eurasain Frontier Aréa journal if world Developpent ,43, March 2013.

# الملاحق

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

# Crédit « ETTAHADI »

**Définition :**

**ETTAHADI est un crédit d'investissement partiellement bonifié, octroyé dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, ou d'exploitations existantes, sur les terres agricoles non exploitées relevant de la propriété privée ou du domaine privé de l'Etat.**

**Secteur :**

- Agriculture.

**Population concernée :**

- Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural,
- Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat,
- Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués,
- Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires,
- Les fermes pilotes,
- Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

**Actions ciblées :**

- Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols,
- Opérations de développement de l'irrigation agricole,
- Acquisition de facteurs et de moyens de production,
- Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation,
- Production artisanale,
- Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal

**Dossier à fournir :**

- *Personnes physiques/ morales :*
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Permis de construire (pour bâtiments exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage),
  - Attestation de validation de projet validée.
- *Personnes morales :*

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :

- Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (dernier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours,
- Copie certifiée conforme des statuts,
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives),
- Registre de commerce,
- Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

## Caractéristiques du Prêt bancaire

**Type du prêt :**

- CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole.
- CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole.

**Série du prêt :**

- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

**Montant du prêt :**

- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 100.000.000 DA.

**Type/ durée du différé :**

- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

**Durée du prêt :**

- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

**Date limite d'utilisation :**

- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

**Apport personnel :**

Pourcentage à définir du montant total du projet :

- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <=10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

**Taux de bonification/ Taux d'intérêt :**

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)

- 0% les 05 premières années.
- 1% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)

- 0% les 05 premières années.
- 1% la 6ème et la 7ème année.
- 3% la 8ème et la 9ème année.
- A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

.../...

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION GENERALE ADJOINTE CHARGEE DES ENGAGEMENTS
31, RUE LES TOURELLES HYDRA/ALGER. TEL.(021).60.78.39 / FAX.(021).60.82.18

REF. DGA/Engagement JM /13 HYDRA le 19/11/2013

# NOTE AU RESEAU D'EXPLOITATION

## N° 07/2013

Objet :

## Bonification du crédit ETTAHADI.

*Réf. Avenant N°04 à la convention portant sur le crédit ETTAHADI.*

Nous vous informons qu'un nouvel avenant à la convention, relative au crédit d'investissement « ETTAHADI », a été signé entre le Ministère de l'Agriculture et la BADR en date du 17 Novembre 2013.

Le changement introduit par l'avenant sur l'ancienne procédure en vigueur jusqu'ici, concerne la bonification du taux d'intérêt réservée aux projets implantés dans les Wilayas du nord du pays qui sera désormais aligné sur celle pratiquée au sud (voir note DGA/Engagements N°05 du 12/06/2013).

Ainsi, la bonification du crédit ETTAHADI devrait se décliner de la manière qui suit :

- Taux zéro (0%) et donc bonification totale durant les cinq premières années,
- Taux d'intérêt de un pour cent (01%) à la charge du bénéficiaire durant la sixième et septième année,
- Taux d'intérêt de trois pour cent (03%) à la charge du bénéficiaire durant la huitième et neuvième année,

Le bénéficiaire ne devrait par conséquent supporter en totalité le taux d'intérêt normal en vigueur qu'à partir de la dixième année.

Nous joignons à notre envoi une copie de l'avenant ainsi que les fiches descriptives modificatives et informons les Groupes et Agences concernées que les collègues informaticiens procéderont éminemment aux ajustements du paramétrage sur le module des prêts.

LE DIRECTEUR GENERAL ADJOINT

A. BENYAMINA

# BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

## « AUTORISATION D'ENGAGEMENT »

(ANNEXE 5 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)

Date : / N° /1 .

Organe de décision GRE
Structure émettrice GRE
N° Compte :
Agence domiciliataire : BOUIRA -458-
Groupe d'appartenance : /

Date du Comité : - PV. N° /
Emprunteur : Mr.
Activité :
G.R.E. de rattachement : Bouira -010-
CRE : /

| Type de prêt ou de crédit | Montant | Validité | Limite Utilisation | Durée Amort. | Différé Partiel | Différé Total | Taux Ou Marge | Taux Commi. Engagt. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CMT ETTAHADI | 52.414.400,00 | / | 06 Mois | 6ans | / | 01 an | Selon taux en vigueur bonifié | / |

**Garanties bloquantes :**

- Hypothèque d'une parcelle de terre.

**Réserves bloquantes :**

- Apport personnel – Mandat de renouvellement de la DPAMR au profit de la BADR – Justificatif de propriété du bâtiment d'élevage – Justificatifs des terres de pâturage – PV de visite sur site de l'agence du bâtiment d'élevage et des terres de pâturage - Lettre d'engagement (annexe 07) – Extrait de rôles apuré – Agrément sanitaire du bâtiment d'élevage - Constitution de la provision pour l'assurance du cheptel – Echéancier de paiement CASNOS en cours de validité.

**Garanties non bloquantes :**

/

**Réserves non bloquantes :**

DPAMR - Convention de prêt à moyen terme – ST 122 post-financement – Billets à ordre.

**Observations : – Souscrire le dossier au FGA au dernier déblocage ou à la date de fin d'utilisation.**

**-Les règlements devront se faire directement aux fournisseurs - Toute augmentation de prix sera supportée par le client - La convention de prêt à moyen terme en langue nationale doit être signée au préalable de tout décaissement et enregistrée auprès de l'Inspection des Impôts territorialement compétente.**

Réf. AUT.1.

Signature (s) Habilitée (s)

# ORGANIGRAMME DU GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE

**DIRECTEUR DU GRE**

**SECRETARIAT**

| SOUS DIRECTION "EXPLOITATION" | SOUS DIRECTEUR | |
|---|---|---|
| CREDIT ET COMMERCE EXTERIEUR | Ch/Sce | |
| ANIMATION COMMERCIALE | Ch/Sce | |
| MONETIQUE ET MOYENS DE PAIEMENT | Ch/Sce | |

| SOUS DIRECTION "SUIVI DES RISQUES" | SOUS DIRECTEUR | |
|---|---|---|
| SUIVI COMMERCIAL COMMERCE EXTERIEUR | Ch/Sce | |
| SUIVI DU PRECONTENTIEUX | Ch/Sce | |
| SUIVI DES GARANTIES | Ch/Sce | |

| SOUS DIRECTION "ADMINISTRATION ET COMPTABILITÉ " | SOUS DIRECTEUR | |
|---|---|---|
| COMPTABILITE ET FISCALITE | Ch/Sce | |
| ANALYSE ET ASSAINISSEMENT | Ch/Sce | |
| BUDGET ET CONTRÔLE DE GESTION | Ch/Sce | |

Journée du 10/03/2016

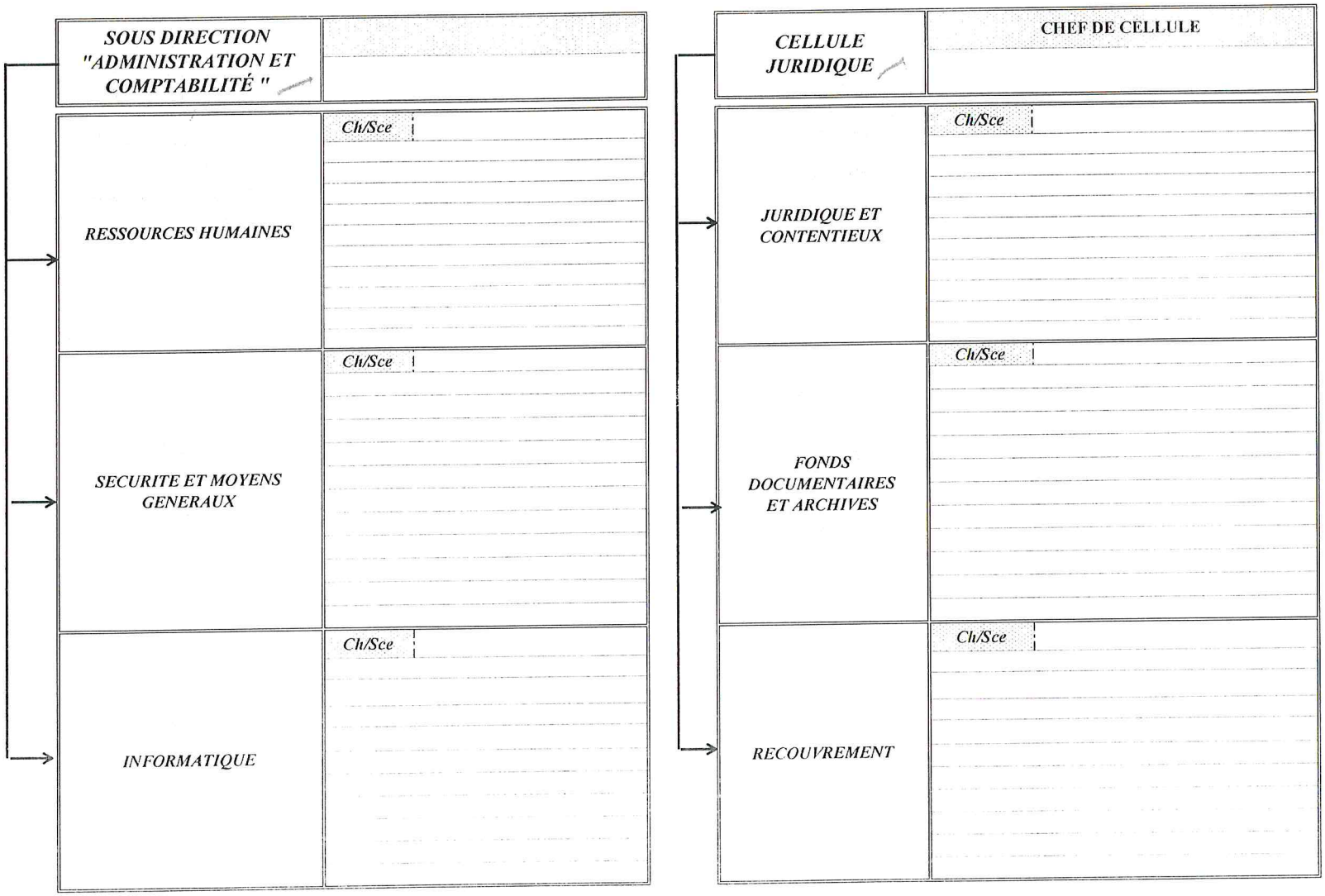
SOUS DIRECTION "ADMINISTRATION ET COMPTABILITÉ "
RESSOURCES HUMAINES
Ch/Sce
SECURITE ET MOYENS GENERAUX
Ch/Sce
INFORMATIQUE
Ch/Sce
CELLULE JURIDIQUE
CHEF DE CELLULE
JURIDIQUE ET CONTENTIEUX
Ch/Sce
FONDS DOCUMENTAIRES ET ARCHIVES
Ch/Sce
RECOUVREMENT
Ch/Sce

**BADR**
**DGA/ENGAGEMENTS-DFAPA**

# *NOTE AU COMITE DE CREDIT*
## *CREDIT « ETTAHADI »*

**GRE :** BOUIRA « 010 »
**ALE :** BOUIRA-458-
**CLIENT :** Mr……

*Personne physique* :

- *NOM & PRENOM :* Mr…
- *AGE :* …
- *ADRESSE :* …
- *QUALIFICATION :* …….
- *CARTE D'AGRICULTURE N° :* ……

*Personne morale :*

- *RAISON SOCIALE:* /
- *FORME JURIDIQUE :* /
- *CAPITAL SOCIAL :* /
- *SIEGE SOCIAL :* /
- *ASSOCIE ET REPARTITION DU CAPITAL SOCIAL :* /
- *GERANT :* /

- *N° DE COMPTE : A Ouvrir*
- *DATE D'ENTREE EN RELATION :* /
- *ACTIVITE : Aviculture chair.*

*I- Situation Des Engagements arrêtée au : ….*

| *Engagements* | *Autorisation* |
|---|---|
| *Néant* | *Néant* |

- *Garanties détenues :* /
- *Garanties proposées :* …….

- *Mouvements confiés des trois derniers exercices :*

*Année 2012 :* /
*Année 2013 :* /
*Année 2014 :* /.

## 2 - PRESENTATION DE L'EXPLOITATION

- *Statut juridique (Privé, concession… ) : Privé*
- *Surface Agricole totale : ….*
- *Surface agricole utile:/*
- *Spéculations dominantes : ..*
  *(Indiquer les superficies)*

- *Investissements existants :*
  - *Forages : /*
  - *Hangar (superficie, utilisation) : /*
  - *Agrément sanitaire: /.*
  - *Cheptel :*
    - *Bovin, (vaches…..) /*
    - *Ovin (Brebis……) /*
  - *Matériel agricole*
    *(Tracteur, MB…..) :*

*3 – CREDITS SOLLICITES : - CMT ETTAHADI : 52.414.400,00 DA pour sept (07) ans.*

*4 – OBJET DU PRET :*

| *Intitulé des Opérations* | *Quantité* | *Unité* | *Prix unitaire* | *Montants (DA)* |
|---|---|---|---|---|
| *- Tracteurs* | 01 | | | *19 460 000.00* |
| *- Remorques* | 01 | | | *4 200 000.00* |
| *-Chariot élévateur* | 01 | | | *1 961 000.00* |
| *-Fonds agricole* | 110000 | | | *39 897 000.00* |
| *Total* | | | | *65 518 000.00* |

*5 – STRUCTURE DE FINANCEMENT :*

| *Désignation* | *Coût global* | *Apport Personnel* | *Crédit ETTAHADI* | *Crédit RFIG* |
|---|---|---|---|---|
| */* | *100%* | *20%* | *80%* | */* |
| *Total* | *65.518.000,00* | *13.103.600 ,10* | *52.414.400,00* | */* |

## 6 – CHIFFRE D'AFFAIRES PREVISIONNEL

### 6-1 PRODUCTION VEGETALE :

| Spéculation | Superficie (HA) | Rendement QX/HA | Prix Unitaire de Vente (DA) | C.A Prévisionnel (DA) |
|---|---|---|---|---|
| Olivier en extensif | / | / | / | / |

### 6-2 PRODUCTION ANIMALE (GROS ELEVAGES)

| Type d'Elevage | Effectif (tête) | Production | | | | C.A Prévisionnel (DA) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Lait (L) | Prix de vente | Veaux velles Bélier, Antenaise | Prix de vente | |
| - Bovin (VL) Taurillons génisses<br>- Ovin (Brebis<br>- Autres : Fumier | | | | | | |
| Total | / | / | / | / | / | / |

### 6-3 PETITS ELEVAGES

| Type d'Elevage | Effectif (Sujets) | Production | | | | | C.A Prévisionnel (DA) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | Œufs (Nbr) | Prix de vente | Poulettes reformée | Poulet de chair (poids) | Prix de vente | |
| Poule pondeuse<br><br>Poulet de chair Repro-chair<br><br>Autres… Fumier | | | | | | | |
| TOTAL | | | | | | | |

## 7 - *ANALYSE FINANCIERE :*

### *7 - 1 TABLEAU DES COMPTES DES RESULTATS PREVISIONNEL (indiquer les paramètres de détermination des résultats sur la durée du prêt).*

***Les résultats prévisionnels sont satisfaisants.***

***7 -2 Valeur actuelle nette = 39.312.960,93 DA, un montant très appréciable.***

| *Années* | *1* | *2* | *3* | *4* | *5* | *6* | *7* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *Flux non actualisés* | 25 357 010.00 | 26 396 325.70 | 17 007 485.15 | 18 158 514 .31 | 19 368 870.52 | 20 431 304.66 | 21 872 439.66 |
| *Coefficient d'actualisation* | 0,91 | 0,83 | 0,75 | 0,68 | 0,62 | 0,56 | 0,51 |
| *Flux actualisés* | 23 051 827,27 | 21 815 145,21 | 12 777 975,32 | 12 402 509,60 | 12 026 544,71 | 11 532 938,84 | 11 224 019,98 |
| *Flux actualisés cumulés* | 23 051 827,27 | 44 866 972.48 | 57 644 947.80 | 70 047 457.4 | 82 074 002.11 | 93 606 940.95 | 104 830 960.93 |

*Indice de Profitabilité*

$$IP = \sum \frac{\text{Flux Actualisés}}{\text{Investissements}} = \frac{104\ 830\ 960.93}{65.518.000,00} = 1.06$$

***Chaque 1 DA investi rapportera 7,97 DA.***

- ***Délai de Récupération des Capitaux***

$$DRC = \frac{\text{Investissements}}{\text{Moyenne de Flux Actualisés}} = \frac{14.975.851,56}{65.518.000,00} = 4.37$$

***Le délai de récupération est de quatre (04) an et trois (03) mois.***